الأمم المتحدة S/PV.9426

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9426**

الأربعاء، 27 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة أوي
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020) و 2585 (2021) و 2642 (2022) و 2672 (2023) (S/2023/621)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020) و 2585 (2021) و 2642 (2022) و 2672 (2023) (S/2023/621)

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة سعاد الجرباوي، نائبة الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة الإنقاذ الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/621، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020) و 2585 (2021) و 2642 (2022) و 2672 (2023).

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): أجريت على مدى عدة أسابيع اتصالات دبلوماسية مكثفة بشأن موضوع الجمهورية العربية السورية في جنيف وبيروت ودمشق ونيويورك، واجتمعت مع الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية عدة مرات، وجميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وبالتوازي مع ذلك، تعمل نائبتي نجاة رشدي وفريقنا مع السوريين على نطاق واسع، من خلال المجلس الاستشاري للمرأة، الذي اجتمع مؤخرا في روما، ومن خلال المشاورات مع المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني في اسطنبول، ومن خلال عقد مشاركات افتراضية مع الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك من دير الزور والسويداء.

كما أبلغ الأمين العام الجمعية العامة، فإن الجمهورية العربية السورية في حالة خراب، وتحقيق السلام لا يزال مستعصيا. ومن المأساوي أن التوصل إلى حل شامل للنزاع السوري لا يزال بعيد المنال. فالثغرات في الإرادة السياسية، والخلاف بين المواقف الموضوعية للأطراف، وانعدام الثقة العميق، والمناخ الدولي الصعب، تؤدي دورا في هذا المأزق. إن المعاناة والشعور باليأس فيما بين السوريين تزدادان شدة. ولا يمكننا ببساطة أن نقبل الوضع الراهن، لأنه سيزداد سوءا – ويمكن أن يتفاقم، وهذا سيؤدي إلى تحديات جديدة. إننا بحاجة إلى أن تبدأ العملية السياسية في تحقيق الإنجازات ميدانيا وبث الأمل. ونرى ذلك عندما ننتقل إلى الاتجاهات المفزعة على أرض الواقع.

وأود أن أذكر المجلس أن اثني عشر عاما من النزاع والفساد وسوء الإدارة والصدمات الاقتصادية الخارجية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجزاءات أمور تسببت في انهيار سريع لاقتصاد السوري. وهذا العام، انخفضت قيمة الليرة السورية إلى النصف، في حين تضاعفت أسعار المواد الغذائية. ويعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، ويعاني أكثر من 000 600 طفل دون سن الخامسة من التقزم. يكسب الأطباء والممرضات أقل من 20 دولارا شهريا – وهو ما لا يكفي حتى لتغطية تكاليف النقل. ويغادر العديد من العاملين الأساسيين في مجال الرعاية الصحية البلد. إن قطاعات بأكملها معرضة لخطر التفريغ.

وفي الوقت نفسه، وبدلا من تهيئة الظروف للعودة الطوعية وبأمان وكرامة، لا يزال المدنيون يتعرضون للقتل والأذى بسبب العنف، وقد نزح عشرات الآلاف في الشهر الماضي. والواقع أننا شهدنا في هذه الفترة بعضا من أخطر التهديدات للهدوء النسبي الذي ساد منذ عام 2020. وشمل ذلك نحو أسبوعين من الاشتباكات المسلحة بين القبائل العربية وقوات سورية الديمقراطية في دير الزور؛ ومحاولة جماعات المعارضة المسلحة التقدم إلى الأراضي التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية، مما أدى إلى مزيد من الاشتباكات وتبادل إطلاق النار بين "قوات سوريا الديمقراطية" والمعارضة المسلحة وتركيا، فضلا عن الغارات الجوية التركية وتلك الموالية للحكومة؛ وشنّ جماعة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن غارات متعددة عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية، مع جماعة حليفة تسعى إلى الاستيلاء على أراض من الحكومة والاحتفاظ بها، متحدية خطوط وقف إطلاق النار الروسية – التركية في آذار/مارس 2020. وتصعيد دراماتيكي للقصف والغارات الجوية الموالية للحكومة على شمال غرب سورية؛ وتقارير أخرى عن غارات جوية إسرائيلية؛ وتقارير إضافية عن غارات جوية أردنية. ومزيد من الحوادث الأمنية في الجزء الجنوبي الغربي؛ وتقارير عن اقتتال داخلي بين قوات موالية للحكومة في الجزء الشمالي الشرقي وبين جماعات المعارضة المسلحة وداخل "هيئة تحرير الشام" في الجزء الشمالي الغربي؛ وتقارير أخرى عن هجمات شنها تنظيم داعش.

لا ينبغي أن يكون مفاجئاً أن هناك مظاهر جديدة للإحباط الشعبي في سورية. فلأكثر من شهر، استمرت الاحتجاجات في محافظة السويداء، حيث أشار المشاركون إلى المظالم والمطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي لقطات الفيديو، رأينا العديد من اللافتات التي تدعو إلى تنفيذ القرار 2254 (2015).

وأود أن أشدد على ضرورة احترام الحق في الاحتجاج السلمي في جميع مناطق سورية وضرورة أن تظل الاحتجاجات سلمية. وأودّ أيضاً أن أشدد على ضرورة وضع حد لجميع أعمال العنف ضد المدنيين، والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والعمل من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وفي غضون ذلك – وكما سنسمع لاحقاً المزيد عن هذا الموضوع من ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – أحيط علماً باستئناف عمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية من تركيا إلى شمال غربي سورية عبر معبر باب الهوى. ويجب استخدام جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس. وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى الموارد لجميع الركائز، بما في ذلك تعزيز الانتعاش المبكر في خطة الاستجابة الإنسانية وللاجئين والبلدان المضيفة. ونحتاج أيضاً إلى ضمان تجنب أي آثار سلبية للجزاءات على السوريين العاديين وتخفيفها، بما في ذلك من خلال الاستخدام الكامل للإعفاءات القائمة لأغراض إنسانية والجهود التي تبذلها الدول التي تفرض جزاءات لمواجهة الامتثال المفرط.

علاوة على ذلك، يجب أن نركز بشكل عاجل على الحركة السياسية لتغيير الديناميات التي وصفتها للتو بشيء من التفصيل. يتطلب القيام بذلك تحولاً في طريقة تفكيرنا، وهو ما أعلم أنه مطلب كبير. ولكن كما قال الأمين العام للجمعية العامة في الأسبوع الماضي: السياسة هي حل وسط؛ والدبلوماسية هي حل وسط؛ والقيادة الفعالة هي حل وسط. تحتاج الأطراف السورية وجميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية إلى التفكير في حل وسط بطريقة أكثر جوهرية مما فعله الكثيرون حتى الآن. وإذا فعلوا ذلك، فسيكون من الممكن العمل بالتوازي وعكس مسار الاتجاهات الاقتصادية والأمنية والسياسية السلبية على وجه السرعة، وإعادة إطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، على النحو المطلوب في القرار 2254 (2015). ولكن سنحتاج للقيام بذلك إلى تحركات ملموسة بمساهمات من جميع الأطراف – خطوة مقابل خطوة. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على التحرك نحو بيئة آمنة وهادئة ومحايدة تبدأ في تهيئة الظروف التي توقف المزيد من النزوح؛ وذلك يفتح الباب أمام العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين داخلياً واللاجئين؛ ويقدم تدابير حقيقية لمعالجة مخاوف الحماية وسبل العيش للمدنيين السوريين؛ ويخلق مستوى معيناً من الثقة والطمأنينة.

وسيتطلب ذلك تنفيذ التزامات جادة للبدء في معالجة شواغل المدنيين السوريين داخل البلد وخارجه.

يمكن الإفراج عن أولئك الذين احتجزوا تعسفاً، مع اتخاذ خطوات لضمان معاملة أي شخص محتجز بما يتماشى مع حقه في محاكمة وفق الأصول. ويمكن لمزيد من السوريين الوصول إلى ممتلكاتهم أو شهادات الميلاد والزواج والوفاة وغيرها من الوثائق التي هم في أمس الحاجة إليها. وستعالج مخاوف السوريين الذين فروا ويخشون التجنيد الإلزامي. ويمكن للسوريين في الخارج إيجاد المزيد من الطرق للوصول إلى الخدمات القنصلية التي يحتاجون إليها. ويمكن أن تصبح انقطاعات التيار الكهربائي أقل تواتراً وأقل طولاً، وأن تصبح المياه النظيفة أكثر توفراً. ويمكن للمرضى الوصول إلى الأدوية غير المتوفرة حالياً. ويمكن للمزارعين استيراد المزيد من اللوازم التي يحتاجون إليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي مرة أخرى. ويمكن لأولئك الذين فجعوا بالزلزال الحصول على الإمدادات اللازمة للتعافي. ويمكن أن تتدفق المدفوعات للنشاط الإنساني المشروع إلى سورية بسهولة أكبر.

باختصار، إذا رأى السوريون أن مخاوف الحماية تعالج بشكل هادف فيمكن للمانحين، بما في ذلك أولئك الذين في المنطقة، أن يتقدموا بالمزيد من الدعم بالتوازي مع ذلك، ويمكن للدول التي تفرض جزاءات أن تتخذ تدابير لتسهيل ذلك. وفي الوقت نفسه، يمكن تضمين مختلف ترتيبات الأمر الواقع للتهدئة في وقف مستدام لإطلاق النار أوسع نطاقاً على الصعيد الوطني ونهج مشترك لدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن والتي لا تزال نشطة في سورية.

وبالتوازي مع ذلك، يمكن للأطراف السورية أن تنخرط في عملية حوار سياسي يقوده السوريون ويملكون زمامه بتيسير من الأمم المتحدة، وأن تعمل بجدية في اللجنة الدستورية. وسوف توصي تلك الأطراف بمقترحات ملموسة وتتفاعل معها، وتعمل على الدستور، فصلاً فصلاً، وتحدد مقومات عقد اجتماعي مستقبلي لجميع مواطني بلد منقسم بشدة. وسوف تضع وراءها أي محاولات لتجنب الحوار مع الآخرين وستطرح مقترحات تهدف إلى كسب بعض الدعم على جانبي الصدع الموجود اليوم في سورية. وعلى أقل تقدير، ستعمل بشكل مستمر وسريع وتستكشف كيفية صنع المستقبل معاً. وبينما يجري العمل على كل ذلك، فإننا في الأمم المتحدة سنشارك باستمرار مع المجتمع المدني السوري، رجالاً ونساء وشباباً من داخل سورية وخارجها، بشأن مجموعة كاملة من قضاياهم وشواغلهم وأولوياتهم وربطهم بالآخرين وبالعملية.

ليس التقدم على تلك الجبهات مع ذلك هو الحل السياسي الذي يحتاج إليه السوريون ويستحقونه. ولكن المضي قدماً فيها وتحقيقها فعلياً سيكون بداية لمعالجة القضايا الأساسية التي تهم السوريين اليوم ويدفعنا قدماً على طريق القرار 2254 (2015). وهناك أيضاً آليات ومسارات يمكن أن تساعدنا على المضي قدماً إذا تم استخدامها. وكما يعلم الجميع، ما فتئت أعمل مع جميع الأطراف وأنسق بشكل وثيق على وجه الخصوص مع فريق الاتصال الوزاري العربي المعني بسورية سعياً إلى إحراز تقدم عاجل بشأن خطوات مقابل خطوات. هناك أفكار واضحة مطروحة على الطاولة. وهناك دعوة إلى مشاركة حقيقية وإلى مناقشات ملموسة. وينبغي اغتنام هذه الفرصة. ولكي ينجح ذلك، ينبغي أن ينخرط كل جانب في العمل بدقة. وسنحتاج إلى تنسيق الخطوات المتبادلة، ولا بد من التحقق.

وفيما يتعلق باللجنة الدستورية، أبلغتني الأطراف السورية بأنها تود أن ترى اللجنة الدستورية تجتمع من جديد. إن مسار أستانا ومجموعة الاتصال العربية، فضلاً عن العواصم الغربية، كلها تخبرني بأنها تدعم استئناف انعقادها بتيسير من الأمم المتحدة. وأعتقد أن الطريق إلى الأمام ممكن، وسأواصل في هذا الصدد التأكيد والسعي إلى تعزيز امتلاك السوريين لزمام العملية وقيادتها، بمعزل عن أي تدخل أجنبي أو أجندات خارجية. وسأسعى أيضاً إلى ضمان الطابع الموضوعي للدورات. وأواصل مشاوراتي بهدف توجيه دعوات حتى نتمكن من استئناف العمل قبل نهاية العام. وبطبيعة الحال، سنبقي الثلث الأوسط على علم بالتطورات الملموسة.

هناك سبيل للمضي قدماً بالنسبة لسورية، وأناشد الجميع أن يشاركوا في ذلك. ولكني أود أن أصدر تحذيراً صارخاً. إذا لم يتم سلوك هذا السبيل، فإن البديل لن يكون وضعاً راهناً قاتماً يمكن احتواؤه؛ فهذا ليس تغييراً معجزاً نحو الأفضل من وجهة نظر هذا الطرف السوري أو ذاك؛ بل سيكون على الأرجح مستقبلاً من التدهور على كافة الجبهات الإنسانية والأمنية والمؤسسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على الجميع. تلك وصفة لوقوع كارثة للشعب السوري والمنطقة. وذلك يتعارض مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي من أجل الاستقرار والتقدم في سورية. ومن شأن الطريق إلى الأمام أن يشهد بناء ثقة حقيقياً من خلال خطوات متبادلة – خطوة مقابل خطوة – مع معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية وسبل كسب العيش. وسيشهد ذلك تعميقاً تدريجياً للحوار الدستوري الذي يملك السوريون زمامه ويقودونه. وسيشهد تعميق مشاركة المجتمع المدني السوري. وستقوم الدوائر الرئيسية للجهود الدولية بمواءمة الأولويات على هذا الطريق للمضي قدما. وأود أن أناشد الجميع التخلي عن أي عرقلة أو شروط بشأن هذا الجانب أو ذاك من جهود الأمم المتحدة وأن يقدموا دعما قويا للاستراتيجية التي أوجزتها.

بهذه الطريقة، سنوقف التدهور في سورية، ونشهد تقدما تدريجيا، ونبني بعض الثقة. وبقيامنا بذلك، سنمهد الطريق لما هو مطلوب في نهاية المطاف وما يدعو إليه القرار 2254 (2015)؛ وهو محاولة أساسية لحل النزاع تحترم سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتستعيدها وتمكن الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة. لقد حان الوقت للعمل معا، عازمين على أن يرى الشعب السوري تغييرا في حياته وبصيصا من الأمل في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): من الجانب الإنساني، أود أن أبدأ اليوم بملاحظة إيجابية. لقد شهد الأسبوع الماضي استئناف عمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية من تركيا إلى شمال غرب سورية عبر معبر باب الهوى. ومنذ ذلك الحين، عبرت 65 شاحنة محملة بمواد صحية وتغذوية وغيرها من إمدادات الإغاثة الحيوية لأكثر من مليوني شخص. ونتوقع عبور المزيد من الشاحنات إلى الشمال الغربي في الأيام والأسابيع المقبلة. وكانت تلك أول عمليات لإيصال المساعدات عبر باب الهوى منذ 10 تموز/يوليه، عندما انتهى الإذن بموجب القرار 2672 (2023). كما تمكن موظفو الأمم المتحدة من المرور عبر هذا المعبر، مما عزز قدرتنا على دعم الشركاء، ورصد المشاريع، والمشاركة مع المجتمعات التي نخدمها، وتعزيز بيئة الحماية من خلال التواجد المادي على أرض الواقع.

وفي غضون ذلك، استخدمت الأمم المتحدة وشركاؤنا أيضا الإمدادات والشحنات المخزنة مسبقا عبر معبري باب السلام والراعي الحدوديين لدعم البرامج في جميع أنحاء شمال غرب سورية. ومع ذلك، لا يزال باب الهوى هو القناة الرئيسية للمساعدة عبر الحدود من تركيا إلى شمال غرب سورية. ويعني ذلك التطور أنه يمكننا تنفيذ عمليات إيصال المساعدات على النطاق المطلوب لتلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر من 4 ملايين شخص، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال. وإن إعادة فتح باب الهوى أمام مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود جاء نتيجة تفاهم مع الحكومة السورية بشأن إيصال المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود على أساس المبادئ، والضمانات التشغيلية والأمنية من سلطات الأمر الواقع في إدلب، والمشاورات مع مجموعة من الدول الأعضاء، بما في ذلك جمهورية تركيا والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين.

وتمتد الاستجابة عبر الحدود إلى ما يتجاوز حركة الشاحنات. وهذا يعني تحسين أداء المدارس والمرافق الصحية وشبكات الصرف الصحي وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الحماية المنقذة للحياة. كما يشمل تقديم المساعدة النقدية. ولم يتغير التزامنا بتقديم المعونة الإنسانية بكل الوسائل الممكنة، سواء عبر خطوط التماس أو عبر الحدود.

وعلى نحو ما قال المبعوث الخاص، فإن تصعيد الأعمال العدائية في شمال سورية في وقت سابق من هذا الشهر جاء تذكيرا

صارخا بأهمية الحفاظ على المساعدات الإنسانية. فقد أدى تجدد الأعمال العدائية في الأسابيع الثلاثة الماضية في شمال وشمال شرق حلب إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص مؤقتا – كما ذكر سابقا – واضطر العديد منهم إلى النوم في العراء بسبب الاكتظاظ في مخيمات النازحين. كما تم الإبلاغ عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بمن في ذلك بين النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، اضطرت 32 مدرسة إلى وقف الأنشطة التعليمية، واستخدمت 14 مدرسة منها كملاجئ مؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن القتال في الشمال الشرقي أسفر عن مقتل 23 مدنيا وإصابة كثيرين آخرين في محافظة دير الزور أواخر الشهر الماضي، وفقا لما ذكره مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونزح عشرات الآلاف من الأشخاص، بينما واجه من بقوا نقصا في الغذاء والأدوية. وفي يوم الاثنين، تضررت محطة مياه في دير الزور بسبب الأعمال العدائية المستمرة، مما ترك ما لا يقل عن 000 17 شخص – كثير منهم نازحون من مناطق أخرى – بدون إمكانية للحصول على مياه الشرب المأمونة. ويركز العاملون في المجال الإنساني على توفير الغذاء والماء والصحة والمأوى للمتضررين. وتؤدي المنظمات المحلية، بما فيها المنظمات النسائية الشعبية، دورا حاسما في ضمان وصول المساعدة بشكل منصف إلى المحتاجين. وأحث بقوة جميع الأطراف المنخرطة في الأعمال العدائية على التقيد بالقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد.

إن العائلات تصارع في جميع أنحاء البلد، مع الضغط المستمر للأزمة الاقتصادية المتفاقمة، مرة أخرى كما ذكر السيد بيدرسن. وفقدت الليرة السورية أكثر من نصف قيمتها منذ بداية العام الجاري، في حين تضاعفت أسعار السلع الغذائية الأساسية تقريبا. وفي بداية هذا العام، كان نصف السكان – حوالي 12 مليون شخص – يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد استمر الوضع في التدهور، وإذا استمرت هذه الاتجاهات الاقتصادية، فمن المرجح أن نرى ملايين الأشخاص الآخرين ينزلقون إلى انعدام الأمن الغذائي.

كل ذلك يحدث على خلفية الانخفاض الحاد في الموارد المتاحة للاستجابة الإنسانية. ولم يتبق لنا سوى ثلاثة أشهر في العام، ومع ذلك لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام 2023 ممولة بنسبة أقل من 30 في المائة. وهذا يعني أن العديد من الوكالات الإنسانية ستضطر إلى اتخاذ قرارات مؤلمة. وكما ورد في تموز/يوليه، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض المساعدات المقدمة إلى 2.5 مليون شخص، مع خفض حصص الإعاشة الموحدة للآخرين إلى النصف.

وتضطر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تخفض برامج المساعدة الأساسية وتقلصها، بما في ذلك التدخلات الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني. وفي الشمال الغربي، تم إغلاق حوالي 17 مكانا آمنا للنساء والفتيات في الأشهر القليلة الماضية، وسيتم إغلاق نحو عشرين مكانا آخر بحلول نهاية العام إذا لم يتم تلقي تمويل إضافي. وسيكون لمزيد من التخفيضات في البرامج المعنية بالعنف الجنساني التي تعاني أصلا من نقص التمويل عواقب وخيمة على الناجيات. فالنساء والفتيات يدفعن ثمنا باهظا. وأصبحت حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الضرورية لصحتهن ورفاههن، ضحية للنزاع. وتكافح النساء والفتيات للحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات الإنجابية، بسبب الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمرافق الصحية، ونقص العاملين في المجال الصحي، كما ذكر سابقا، وخيارات النقل المحدودة، ونقص الوثائق، والاكتظاظ، وفترات الانتظار الطويلة.

وتبلغنا اليونيسف أن نقص التمويل يعرض للخطر إمكانية حصول ملايين الأطفال على التعليم ويقوض الجهود العاجلة للحفاظ على نظم المياه والصرف الصحي، والتي تعتبر ضرورية لمنع المخاطر الكارثية على الصحة العامة، بما في ذلك الكوليرا. وبالمثل، تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى تخفيضات في الخدمات الصحية تؤثر على الملايين من الناس وتقلل من الخدمات الأساسية، بما في ذلك تحصين الأطفال ومراقبة الأمراض.

وإن استئناف عمليات إيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة عن طريق باب الهوى خبر إيجابي. مع ذلك، وعلى نحو ما أبرزت

اليوم، لا تزال الاحتياجات الإنسانية الهائلة ومخاطر الحماية قائمة في جميع أنحاء البلد. ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من أجل ملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية لاستعادة حياة آمنة وكريمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الجرباوي.

السيدة الجرباوي (*تكلمت بالإنكليزية*): تقدم لجنة الإنقاذ الدولية المساعدات في سورية منذ عام 2012، ولم تكن أبدا بهذا التعقيد في كثير من النواحي. ولكن الحقيقة هي أن القليل مما سأتشاطره مع مجلس الأمن اليوم سيكون مفاجأة. يتم إطلاع المجلس، شهرا بعد شهر وعاما بعد عام، على تدهور الوضع الإنساني داخل سورية. وبعد مرور 13 عاما على الأزمة، لم يعد لدينا ببساطة طرق جديدة لوصف المعاناة التي يعيشها الكثيرون يوميا. ويستمر تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، التي هي على حافة الهاوية دوما، ولكنها تنزلق بطريقة ما إلى أعماق جديدة. وأول تفش للكوليرا منذ أكثر من عقد من الزمان في العام الماضي ومعدلات سوء التغذية التي لم يسبق لها مثيل وفصل الصيف الذي يزداد سخونة على نحو مطرد وفصل الشتاء الذي لا يمكن التنبؤ به، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم الوضع بالنسبة للأسر السورية. وعليه، يتحتم أن تظل الحالة مدرجة في جدول أعمال المجلس، ولذلك فإنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة للجميع اليوم باسم لجنة الإنقاذ الدولية وشركائها وبالنيابة عن أولئك الذين نخدمهم.

كما سمع أعضاء المجلس من فورهم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن أكثر من 15 مليون شخص داخل الجمهورية العربية السورية بحاجة حاليا إلى المساعدة الإنسانية – وهو العدد الأكبر عل الإطلاق منذ بدء النزاع. لقد أدى عدم إحراز تقدم نحو حل سياسي وعواقب الأزمة التي طال أمدها إلى سقوط قرابة 90 في المائة من السوريين في براثن الفقر. ومن دون اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة مسببات الاحتياجات الإنسانية، ستستمر هذه الأرقام في الارتفاع.

في تموز/يوليه، لم يجدد المجلس الإذن بالعملية التي تقودها الأمم المتحدة لإيصال المساعدة عبر الحدود إلى شمال غرب الجمهورية العربية السورية لولاية مدتها 12 شهرا (انظر S/PV.9371). وسلط عدم اليقين الناجم عن ذلك الضوء على الدور الحاسم والمستمر للمجلس في تعزيز حصول السكان داخل الجمهورية العربية السورية على المساعدة بصورة آمنة وكريمة ومن دون عوائق. وقد أعرب شركاء لجنة الإنقاذ الدولية السوريون لنا عن إحباطهم وقلقهم إثر عدم تجديد تلك الولاية، بما في ذلك مخاوفهم المشروعة تماما بشأن مستقبل المساعدات الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يعتمدون عليها، وغالبيتهم من الأطفال والنساء. إن الأصوات السورية والمجتمع المدني هما شريان الحياة لتلك الاستجابة الإنسانية، ويجب على جميع الجهات الفاعلة ضمان الاستماع إلى كليهما وإشراكهما في عملية صنع القرار.

في جميع أنحاء شمال البلد، حيث تعمل لجنة الإنقاذ الدولية، لا يزال المدنيون يعانون من النزاع الدائم. والأمر الصادم هو أن بعض عملاء لجنة الإنقاذ الدولية في بعض مناطق الجمهورية العربية السورية يخبروننا أنهم نزحوا أكثر من 20 مرة منذ بدء الأزمة لأول مرة. وكما علم المجلس من المبعوث الخاص ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد لقي رجل يبلغ من العمر 90 عاما وحفيدته، كانا يعيشان في مخيم للنازحين قرب إدلب بالشمال الغربي، حتفهما في غارات جوية في الأسبوع الماضي. وكانا قد اتخذا بالفعل القرار المستحيل بمغادرة منزلهما للعيش في خيمة، بحثا عن الأمان، ولكنهما رغم ذلك دفعا حياتهما ثمنا. وفي الشهر الماضي، أسفر تصاعد الأعمال العدائية في دير الزور عن مقتل ما لا يقل عن 54 مدنيا، من بينهم 4 أطفال. ولا تزال هذه الحوادث تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية العامة الحيوية، بما في ذلك المستشفيات ومرافق معالجة المياه، وتتسبب في مزيد من النزوح.

ولا يمكننا أن ننسى الزلازل المدمرة التي وقعت في شباط/فبراير. فقد فاقمت المعاناة، حيث أدت إلى نزوح السكان وألحقت أضرارا بالمزيد من البنى التحتية الحيوية أو دمرتها وأسفرت عن مقتل وجرح أكثر من 000 13 شخص في الشمال الغربي وحده.

ومع تدهور الوضع الاقتصادي واستمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يخبرنا العديد ممن نخدمهم أنهم لم يعودوا قادرين الآن على

إطعام أسرهم. وقال رجل يعيش في مخيم سري كانيه، بشمال شرق سورية، لزملائي أنه مضطر للاختيار بين الحصول على الرعاية الطبية المنقذة للحياة وتوفير الغذاء لأسرته. فهو مصاب بالسكري ومرض في القلب، ويعني نقص الخدمات الصحية المتاحة أنه يضطر لبيع جزء من سلة طعامه لشراء الأدوية التي تحافظ على حياته. وتحدث عن محنته لعدم وجود ما يكفي لإطعام أسرته نتيجة لذلك. هذا هو الخيار المستحيل الذي يواجه العديد من العائلات السورية المحتاجة في الوقت الحالي.

ومن المحزن أن تلك الخيارات لا تقتصر على الخدمات الطبية والغذاء – بل تمتد إلى كل جانب من جوانب الحياة، بما في ذلك تعليم الأطفال. ففي تقييم أجرته لجنة الإنقاذ الدولية هذا الصيف، ذكر ما يقرب من نصف الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن أطفالهم غير ملتحقين بالمدرسة. وردا على سؤال عن السبب، أفاد 74 في المائة من الأسر المعيشية بأن أولادهم الذكور غير ملتحقين بالمدارس لأنهم مضطرون للعمل لإعالة أسرهم، في حين ذكر 46 في المائة أن الزواج المبكر هو السبب وراء عدم التحاق الفتيات بالتعليم.

وبينما تواجه الأسر السورية خيارات مستحيلة بين الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والوضع المالي المستدام، تضطر الوكالات الإنسانية أيضا إلى اتخاذ قرارات مستحيلة فيما يتعلق بالخدمات التي يجب أن نعطيها الأولوية. ففي جميع أنحاء البلد، لا تزال المساعدات الإنسانية توفر شريان حياة حيويا للسوريين الذين لا يجدون أمامهم سوى القليل من الخيارات الأخرى للبقاء على قيد الحياة. ولكن على الرغم من الزيادة الواضحة في الاحتياجات الإنسانية، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام ممولة بنسبة تقل عن 30 في المائة، كما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أبلغنا العديد من مانحينا بالفعل بأن علينا توقع خفض إضافي في الميزانية بنسبة تتراوح بين 20 و 40 في المائة في العام المقبل. وستعني فجوة التمويل الكبيرة ببساطة المزيد من الاحتياجات في عام 2024، مما سيثير دوامة تدهور ويجبرنا على اتخاذ قرار رهيب بشأن أي الأسر الضعيفة يتعين أن نخدمها. ويقع عبء ذلك الاختيار على عاتق الوكالات الإنسانية – لجنة الإنقاذ الدولية وشركاؤنا وعددهم 27 – حيث يُطلب منا أن نفعل المزيد بموارد أقل.

وبينما تُبذل جهود لوضع حد للأزمة وتقديم دعم مالي للمتضررين من تأزم الموقف، فإن هناك مخاوف حقيقية جدا من أن الجمهورية العربية السورية معرضة لخطر أن تصبح أزمة منسية. وهذا هو السبب في أن لجنة الإنقاذ الدولية ودوائر المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقا ما فتئت تضغط من أجل أن يجدد المجلس الإذن بإيصال المساعدة عبر الحدود لمدة 12 شهرا. وبينما أُحرز تقدم مؤخرا داخل البلد، مع السماح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة مرة أخرى عبر باب الهوى بعد أسابيع من عدم اليقين، ما زلنا نشعر بالقلق لأن الاتفاقات الحالية، القصيرة الأجل والمحددة زمنيا، ليست مستدامة. إن لجميع السوريين، بغض النظر عن مكان إقامتهم، الحق في الاختيار والكرامة عندما يتعلق الأمر بالحصول على المساعدة.

وكما سبقت الإشارة، نعتقد أنه يتحتم أن تظل الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية مدرجة في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك من خلال عقد إحاطات عن الحالة الإنسانية وتقديم تقارير خطية بصورة منتظمة. وبينما تبدو الاحتمالات ضئيلة لانحسار الأزمة، فإننا نحث العالم على ألا ينسى المحتاجين ونواصل التأكيد على مسؤولية المجلس عن حماية السوريين، أينما كانوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الجرباوي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام غير بيدرسن والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما، وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة الجرباوي.

لا نزال مقتنعين بأنه لا بديل عن المضي قدما في عملية التسوية السياسية التي يقودها وينفذها السوريون في سورية بمساعدة الأمم المتحدة، في امتثال صارم للقرار 2254 (2015) ودون تدخل

خارجي. وعلى هذا الأساس، سنواصل باستمرار تعاوننا، مع كل من السوريين والمبعوث الخاص، وكذلك مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، وفي المقام الأول، مع شركائنا في إطار مسار أستانا.

وتحقيقا لهذه الغاية، عُقد في 22 أيلول/سبتمبر، وعلى هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، اجتماع آخر لوزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا، جرى خلاله التأكيد مجددا على نهج ثلاثية أستانا ودورها القيادي في مواصلة الجهود الموحدة لتيسير التوصل إلى تسوية شاملة في سورية على أساس التقيد الصارم بمبدأ احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز وتأكيد على الحاجة إلى تعبئة المساعدات الخارجية لسورية، بما في ذلك لضمان تعافي البلد بعد انتهاء النزاع، فضلا عن زيادة وتيرة عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

وأعقب الاجتماع الثلاثي مشاورات بين ممثلي مسار أستانا والسيد بيدرسن، أُولي خلالها اهتمام خاص لمهمة استئناف العمل الفعال للجنة الدستورية، من بين أمور أخرى. وفي هذا السياق، نود أن نرحب مرة أخرى بنتائج الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال التابعة لجامعة الدول العربية، الذي عُقد في 15 آب/أغسطس في القاهرة، والذي تم التوصل خلاله إلى اتفاق على استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية وعقد جولة أخرى من المحادثات للجنة الصياغة في مكان يُتفق عليه بحلول نهاية العام. وبالنظر إلى موقف السوريين أنفسهم، سواء الحكومة السورية أو المعارضة، نأمل أن يركز السيد بيدرسن بشكل خاص على عقد دورة جديدة للجنة الدستورية، دون تشتيت انتباهه بمبادرات أخرى. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نعتقد أن القرارات الرئيسية المتعلقة بطرائق استمرار عمل اللجنة ومكان عقد جولات لاحقة من المشاورات ينبغي أن يتخذها الشعب السوري نفسه.

ولا تزال الحالة في الميدان شديدة التوتر في عدد من المناطق السورية غير الخاضعة لسيطرة دمشق. وهذه الحالة نتيجة، أولا وقبل كل شيء، للوجود العسكري غير القانوني المستمر للولايات المتحدة في منطقة ما وراء نهر الفرات وفي التنف. وتثير الاشتباكات بين الأكراد والقبائل العربية في محافظة دير الزور قلقا متزايدا، وكذلك التوترات المتصاعدة في الجنوب، بما في ذلك محافظة السويداء. وكانت هذه الاتجاهات المقلقة نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي لواشنطن وحلفائها من أجل زيادة زعزعة استقرار الحالة في سورية وإنشاء منطقة حدودية عازلة.

وإلى جانب الجماعات الكردية الخاضعة لسيطرتها، توقفت الدول الغربية الموجودة بشكل غير قانوني في سورية، بحجة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، منذ فترة طويلة عن مكافحة الإرهاب. وبدلا من ذلك، تستخدم المقاتلين بنشاط في خدمة أهدافها ضد الجيش السوري وحلفائه، وتحاول تبييض جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية، التي استولت على إدلب. وبالإضافة إلى الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها البلدان الغربية، تعمل السلطات الإسرائيلية أيضا على تفاقم الحالة من خلال زيادة وتيرة الضربات الجوية التعسفية التي تستهدف سورية. وفي آب/أغسطس وحده، استهدفت ثلاث غارات دمشق وحلب، بما في ذلك من المجال الجوي لمرتفعات الجولان، ونتيجة لذلك خرج مطار حلب مرة أخرى عن الخدمة.

ومن جانبنا، نعتقد باستمرار أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الأجل في سورية إلا من خلال الاستعادة الكاملة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيطرة السلطات السورية على حدودها الوطنية ومواردها الطبيعية، مع استمرار عمليات مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية، أولا وقبل كل شيء، نود أن نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين دمشق ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن استخدام ثلاثة معابر حدودية على الحدود مع تركيا لإيصال الإمدادات الإنسانية. ويبقى معبرا باب السلام والراعي الحدوديان مفتوحين أمام الأمم المتحدة حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر من العام الجاري، فيما سيظل معبر باب الهوى مفتوحا لمدة ستة أشهر كاملة، أي حتى 13 آذار/مارس 2024. وهكذا، فإن قدرات الأمم المتحدة على إيصال الإمدادات الإنسانية إلى شمال غرب سورية تتجاوز الآن تلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعمليات العابرة للحدود. وبوجه عام، اتخذ هيكل عمليات التسليم عبر

الحدود إلى سورية الشكل المقبول عموما في الممارسة العالمية – ومن الآن فصاعدا، سيكون في إطار موافقة الحكومة الوطنية ولم يعد مجلس الأمن يديره بشكل تفصيلي.

ونرحب أن المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى سورية تتماشى الآن مع المبادئ الإنسانية التوجيهية المكرسة في قرار الجمعية العامة 182/46 ونعتقد أن المسائل المعلقة – الشبيهة بالمسائل التي تنشأ في سياق عمليات إيصال المساعدات التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر الحدود من تشاد إلى السودان أو من أوزبكستان إلى أفغانستان – ستُحل من خلال الحوار المباشر بين الأمم المتحدة ودمشق دون تدخل خارجي، بما في ذلك من مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يساورنا قلق بالغ لأنه على الرغم من القدرات التي طالما أتيحت للعاملين في المجال الإنساني، لم تستأنف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى إدلب عبر معبر باب الهوى إلا بعد شهر ونصف من التوصل إلى الاتفاقات مع دمشق. وبهذه الطريقة، فإن الناس في هذا الجيب الذين يحتاجون بشدة للمساعدة الإنسانية، وهو أمر تتكلم عنه الأمم المتحدة وغيرها باستمرار، قد أُخِذُوا مرة أخرى كرهائن من قبل إرهابيي هيئة تحرير الشام المدرجين على القوائم دوليا، والذين لعبوا دبلوماسية التظاهر مع نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة في سورية، السيد ديفيد كاردين، وهو مواطن بريطاني. وكل ذلك ينعكس بشكل سيء جدا على عمل مكتب الأمم المتحدة في غازي عنتاب. والتالي على جدول الأعمال هو استئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية من دمشق عبر معبري سرمدا وسراقب على خط التماس. فلا يوجد مبرر على الإطلاق لاستمرار الحصار الذي يفرضه الإرهابيون على إيصال هذه المساعدات الإنسانية. إننا نرى التخريب الصارخ الذي يقوم به بلطجية إدلب والصمت المخزي على الحالة من جانب الأمانة العامة وزملائنا الغربيين.

ومما يؤسف له أن هذه المسألة ليست المسألة الوحيدة التي يتم تجاهلها. وعلى خلفية الجزاءات الانفرادية الخانقة التي فرضتها الدول الغربية على دمشق، يبدو أن الأمانة العامة فضلت محاولة إخفاء تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في سورية عن الأثر السلبي لتلك التدابير غير القانونية على الحالة الإنسانية في البلد الذي طالت معاناته. ويشمل ذلك أيضا حقيقة أن الأمم المتحدة لم تلحظ احتلال واشنطن لمنطقة ما وراء نهر الفرات ونهب الموارد الوطنية السورية من قبل الولايات المتحدة. وفي قطاع النفط وحده، تقدر خسائر دمشق نتيجة جرائم الولايات المتحدة بنحو 115,2 بليون دولار. وتصدر الولايات المتحدة كل يوم ما يقرب من 000 150 برميل من النفط الخام، في حالة يضطر فيها العاملون في المجال الإنساني، بسبب نقص الوقود في سورية، إلى تقليص عملياتهم، بما في ذلك من خلال برنامج الأغذية العالمي. وهكذا يجسد في سورية مبدأ إنسانية الولايات المتحدة الذي يتم التباهي به في كل مكان. وقد التزم الأمين العام والأمانة العامة الصمت المخزي بشأن تلك المسألة.

ونعتبر الحالة الحرجة التي نشأت نتيجة لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية للعام الحالي بأقل من 30 في المائة تفضح الكثير من الأمور. فمن الواضح أن سورية، إلى جانب عدد من البلدان الأخرى المحتاجة، تعاني من أقسى تمييز من المانحين الغربيين، الذين لا يهتمون إلا برعاية شحنات الأسلحة إلى أوكرانيا. ومن المهم ألا نغفل عن ذلك الواقع ونحن نستمع إلى بيانات مخادعة من مجموعة من زملائنا الغربيين عن قلقهم على السوريين العاديين، الذين لا يساعدونهم فحسب، بل يحاولون بدلا من ذلك خنقهم بعقوبات انفرادية غير قانونية.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن البرازيل وسويسرا، القائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إديم ووسورنو، ونائبة الرئيس الإقليمي للجنة الإنقاذ الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السيدة سعاد الجرباوي على إحاطاتهم. كما أنوه بحضور ممثلين من سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

ترحب سويسرا والبرازيل باستئناف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى شمال غرب سورية عبر معبر

باب الهوى منذ 19 أيلول/سبتمبر. وحتى الآن، نجحت 65 شاحنة محملة بالمساعدات الأساسية المقدمة من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في المرور عبر باب الهوى. ونعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام غريفيث وفريقه، سواء في المقر أو في الميدان، على تفانيهما في تفعيل تبادل الرسائل بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبالتالي كفالة إمكانية استخدام معبر باب الهوى. ولا يزال هذا المعبر محوريا لجهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية في سورية. إن استئناف عمليات الإيصال واعد، ويحدونا الأمل في أن يظل مستداما.

ونقدر التعاون الحالي بين سورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع تمديد استخدام الأمم المتحدة لمعبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر، تشمل أنشطة الأمم المتحدة للتواصل الآن ثلاثة معابر حدودية، وتساعد 2,7 مليون شخص محتاج كل شهر. كما نكرر التأكيد على ضرورة وجود ترتيبات يمكن التنبؤ بها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار على أرض الواقع، وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى عدم تحديد مدة الأذونات الممنوحة.

إن الأزمة الإنسانية المتفاقمة في سورية تثير قلقا عميقا. ولا يزال دور الأمم المتحدة في إيصال المساعدات حيويا، خاصة وأن عددا متزايدا من السوريين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ومن الضروري أن تظل جميع طرائق المعونة، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس، متاحة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مع ضمان إمكانية الوصول السريع والمستدام من دون عوائق في جميع أنحاء سورية.

ويجب الاستمرار في تنفيذ العمليات الإنسانية في سورية مع احترام مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية. وثمة أهمية حيوية لأن تتقيد جميع أطراف النزاع المسلح – بلا استثناء تحت أي ذريعة – بتلك القواعد الإنسانية الأساسية والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التزامها بإتاحة وتيسير إيصال مواد الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين. وعلاوة على ذلك، فإن الرصد المستمر والدقيق لعمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود أمر أساسي لضمان الوفاء بتلك المبادئ.

ويجب على جميع أطراف النزاع احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع ضمان سلامة ورفاه الأشخاص الذين يعيشون في سورية. ونرحب أيضا بالتزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمواصلة مناشدة المانحين توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية. فحتى تاريخ 13 أيلول/سبتمبر، أي بعد مرور أكثر من نصف العام، لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 إلا بنسبة 28 في المائة، مما يثير مخاوف جدية في أوساط دوائر العمل الإنساني. وهناك حاجة إلى تمويل مستدام لتنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على أهمية مشاريع التعافي المبكر للإسهام في التقليل من الاحتياجات على المدى الطويل.

ونقدر تفاني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونهجه الشفاف في إيصال المساعدة إلى شمال غرب سورية بموجب النموذج الجديد القائم على الموافقة. ونحن ممتنون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إبقاء المجلس على علم بآخر المستجدات، كما ينبغي أن يظل على علم بها. وإذا كانت ثمة عوائق في إيصال المساعدات الإنسانية، فإن الإلمام بها وفهم أسبابها أمر حتمي لتنفيذ استجابات في الوقت المناسب.

كانت سويسرا والبرازيل دائما، ولا تزالان، ملتزمتين التزاما كاملا بالعمل بحسن نية داخل المجلس وبالتواصل مع جميع أصحاب المصلحة حتى يتمكن المجلس من الوفاء بمسؤوليتها الجماعية تجاه الشعب السوري.

أتكلم الآن بصفتي الوطنية عن الجوانب السياسية للنزاع السوري.

تتابع البرازيل عن كثب العنف المتصاعد في سورية. ففي الشمال الشرقي، أثرت الأعمال القتالية الأخيرة على مناطق مأهولة بالسكان، مما أدى إلى المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين وتدمير البنية

التحتية المدنية الأساسية. وبالمثل، فإن تجدد القتال في الشمال الغربي يبعث على القلق، حيث يؤثر على الأسر التي تعيش في المخيمات ويعطل الأنشطة التعليمية. ونحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع المزيد من التصعيد.

ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده في التواصل لإعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في محاولة إيجاد حل للمأزق الحالي في العملية السياسية. ويوفر القرار 2254 (2015) عناصر يمكن أن تؤدي إلى نهاية سلمية للنزاع على نحو يكفل سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وتتطلب معالجة أزمة اللاجئين السوريين اتباع نهج كلي. وهناك حاجة دائما إلى العمل الجماعي، مع مراعاة احتياجات اللاجئين للحماية وفقا للقانون الدولي.

وتؤكد الأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها في سورية الحاجة إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار. وفي خضم الأزمة الاقتصادية المستمرة، ومع انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع الأساسية، فإن استمرار معاناة المدنيين السوريين وإلحاق المزيد من الضرر بالبنية التحتية الحيوية أمر غير مقبول بكل بساطة.

وعلى حد تعبير السيد بيدرسن، يشكل العنف المستمر والأزمة الاقتصادية الحادة مع تصاعد الجوع وانتهاكات حقوق الإنسان وتوقف عملية السلام "وضعا راهنا غير مقبول". وينبغي ألا نكتفي بالأمل، بل يجب أن نعمل أيضا بجد في سبيل التوصل إلى نتيجة سياسية مواتية لسورية تحقق في نهاية المطاف السلام والاستقرار والمصالحة، وهي أمور يتوق إليها الشعب السوري بشدة.

إن الحل العسكري للأزمة السورية ليس وهميا فحسب، بل إنه يضر أيضا بمستقبل البلد. والإرادة السياسية المتجددة ضرورية لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية بين السوريين، خاصة من خلال عودة اللجنة الدستورية للانعقاد. ونشجع جميع الأطراف على إبداء المرونة لاستئناف العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. وينبغي لسورية والمنطقة المضي قدما وجعل هذه الأوقات المؤلمة شيئا من الماضي. وقد حان الوقت لأن يفعلوا ذلك.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وعلى جهوده المتواصلة للتوصل إلى حل سياسي مستدام في سورية، بما في ذلك من خلال عمله الدبلوماسي أثناء الأسبوع الرفيع المستوى. وأرحب أيضا بالمعلومات المستكملة المفيدة التي قدمتها السيدة ووسورنو. وأود أن أشكر السيدة الجرباوي على إحاطتها الرصينة وعلى كل ما تفعله هي ولجنة الإنقاذ الدولية لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية في سورية.

ترحب الولايات المتحدة باستئناف قوافل المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عبر معبر باب الهوى – وهو منفذ حيوي يسمح بوصول المساعدات إلى ملايين السوريين الضعفاء. ومن شأن التفاهم الذي تمكن وكيل الأمين العام غريفيث وفريقه من التوصل إليه مع الأطراف على أرض الواقع في شمال غرب سورية ومع دمشق أن يحافظ، حال تنفيذه، على شريان الحياة هذا. ولكننا سجل النظام على مدار عقد من الزمان في التلاعب بالمساعدات الإنسانية المرسلة إلى جميع المناطق في سورية، بما في ذلك منعه المستمر للأمم المتحدة من الوصول إلى موقع الركبان للنازحين. ويساورنا القلق أيضا من أن النظام سيحاول فرض شروط جديدة على الأمم المتحدة في المستقبل، وخاصة في فصلي الخريف والشتاء، عندما يلزم تجديد الموافقة على استمرار فتح المعابر الثلاثة، وهو وقت ستكون فيه الاحتياجات الإنسانية في أشدها.

ويجب على المجلس أن يقدم للأمم المتحدة الدعم الذي تحتاجه لمقاومة ضغوط نظام الأسد والحفاظ على إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع السوريين طالما دعت الحاجة لذلك. إن السوريين يعولون علينا في وقت حاجتهم الهائلة. وبوصفها أكبر مانح منفرد للإمدادات الإنسانية لجهود الاستجابة لسورية، تؤيد الولايات المتحدة إيصال المساعدات باستخدام جميع الطرائق إلى السوريين المحتاجين، بما

في ذلك المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس إلى جميع مناطق سورية.

وأود أن أشدد على أهمية مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس بشأن التطورات الإنسانية والسياسية داخل سورية بما يتماشى مع القرار 2139 (2014). وعلى الصعيد السياسي، نرصد التقارير حول الاحتجاجات الشعبية في سورية ونواصل دعم مطالبة الشعب السوري بالسلام والكرامة والأمن والعدالة. كما تدعم الولايات المتحدة تمكين السوريين من ممارسة حقوقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير. وتؤكد الاحتجاجات المتجددة في سورية الحاجة إلى إيجاد حل سياسي بقيادة سورية.

وما زلنا ننادي بأن تنفيذ القرار 2254 (2015) يظل السبيل المجدي الوحيد نحو إنهاء النزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث النظام السوري على المشاركة بشكل هادف في العملية السياسية التي دعا إليها القرار 2254 (2015) بالعودة إلى اللجنة الدستورية، التي لم تجتمع منذ أكثر من عام. وبينما لن يتكفل مجرد عقد اجتماع آخر للجنة الدستورية بإنهاء النزاع، نعتقد أن مشاركة النظام ستكون إشارة هامة على اعتزامه العودة إلى العملية السياسية. وستظل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة سارية إلى أن يُحرز، على الأقل، تقدم ملموس وقابل للقياس نحو التوصل إلى حل سياسي.

لا يوجد نقص في النزاعات والأزمات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولكن يجب ألا نهمل سورية – لا سيما في ضوء استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية ومع استمرار تعثر جهود السلام. وعندما سافرتُ إلى الحدود بين تركيا وسورية في العام الماضي، أخبرتني لاجئة سورية أنها قلقة من أن ينسى العالم محنة شعبها. وأخبرتها أن الولايات المتحدة لن تسمح بحدوث ذلك. ويجب على المجلس أن يبعث بنفس الرسالة إلى الشعب السوري بأسره.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو ونائبة رئيس لجنة الإنقاذ الدولية الجرباوي على إحاطاتهم. مع وصول الاحتياجات الإنسانية في سورية إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، من الأهمية بمكان أن يكون أمام المجلس الحقائق والرؤى من فرقه.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالأنباء التي تفيد بأن المساعدات تصل مرة أخرى إلى سكان شمال غرب سورية، بعد 70 يوما من استخدام روسيا حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/506 المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ونحن واضحون في أن عمليات التسليم تلك يجب أن تكون آمنة ومن دون عوائق وأن تتم وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال.

ولكن مرة أخرى يتعين على الأمم المتحدة أن تضع خططا للطوارئ عندما تنتهي صلاحية التصاريح الممنوحة لمعبري باب الراعي وباب السلام في غضون 45 يوما. فالاتفاقات قصيرة الأجل ليست حلا مستداما لسكان شمال غرب سورية الذين يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة المنقذة للحياة. وهذه الترتيبات قصيرة الأجل تشتت انتباه الفرق الإنسانية في الميدان بحالات الطوارئ المستمرة والتخطيط لأسوأ السيناريوهات، عندما تكون أولويتها الأكثر إلحاحا هي التعامل مع الأشخاص الذين يحتاجون إلى دعمهم. ونحن بحاجة إلى نهج أكثر استدامة لشريان الحياة للمساعدة عبر الحدود.

وبالانتقال إلى التطورات السياسية، فإننا نتابع عن كثب المظاهرات في السويداء دفاعا عن الحقوق السياسية والاقتصادية. ومن المخيب للآمال أن سورية، على الرغم من إعادة قبولها في جامعة الدول العربية، ترفض الامتثال لقرارات المجلس والانخراط بشكل مجد في العملية السياسية. ولا يزال الاتجار بكميات كبيرة من الكبتاغون في جميع أنحاء المنطقة مستمرا بلا هوادة. وقد شهدنا هذا الشهر بعضا من أكبر عمليات ضبط الكبتاغون المسجلة.

ولذلك، نحث النظام على البدء في الانخراط بجدية في العملية السياسية التي أنشأها القرار 2254 (2015)، بما في ذلك عقد اجتماع مبكر للجنة الدستورية. فالسلام والاستقرار في المنطقة يعتمدان عليها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما.

كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة جرباوي.

في الأسبوع الماضي، التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ بالرئيس السوري بشار الأسد، الذي كان في الصين بناء على دعوة لحضور حفل افتتاح دورة الألعاب الرياضية الآسيوية التاسعة عشرة. وأجريا تبادلا معمقا لوجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية الدولية ذات الاهتمام المشترك. وشدد الرئيس شي جين بينغ على أن الصين تدعم سورية في معارضة التدخل الأجنبي؛ ورفض أعمال التنمر الأحادية الجانب؛ وحماية الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية؛ والاضطلاع بإعادة الإعمار؛ وتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب؛ والدعوة إلى حل سياسي للقضية السورية، بما يتماشى مع مبدأ العملية التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها؛ وتحسين العلاقات مع البلدان العربية الأخرى والاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الدولية والإقليمية. وستوجه كلماته جهود الصين المستمرة للمشاركة بنشاط في مناقشات المجتمع الدولي حول المسائل المتعلقة بسورية والاضطلاع بدور بناء في التسوية السياسية للقضية السورية.

وتؤيد الصين وترحب بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية وتدعم مساعي البلدان العربية إلى التماس القوة من خلال الوحدة وإعطاء زخم جديد لحل القضية السورية. ونرحب باتفاق مجموعة الاتصال العربية المعنية بسورية على عقد جولة جديدة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في غضون العام. ونتطلع إلى إحراز تقدم إيجابي في الاجتماعات. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تحترم تماما إرادة بلدان المنطقة وشعوبها وأن تهيئ بيئة خارجية مواتية للاتصال والتشاور بين الأطراف المعنية.

ونؤيد الحكومة السورية في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين، ونرحب بالتقدم الإيجابي المحرز في حملات مكافحة الإرهاب التي تقودها الحكومة. وتعارض الصين محاولات القوى الخارجية التدخل في الشؤون الداخلية لسورية وتقويض الأمن والاستقرار. كما نعارض الوجود العسكري غير القانوني والعمليات العسكرية غير الشرعية في سورية، فضلا عن الاستغلال غير الشرعي لمواردها الطبيعية.

ومنذ تموز/يوليه، شهدنا تقدما جديدا في تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية. وفي 19 أيلول/سبتمبر، استؤنف تقديم المساعدة عبر الحدود بالكامل عبر معبر باب الهوى، إيذانا بالتفعيل الكامل للترتيب الجديد لتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود بفضل الجهود المشتركة للأمم المتحدة والحكومة السورية. ويجب على جميع الأطراف أن تسعى جاهدة للحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي، وخلق مناخ سليم للتفاعلات المجدية بين سورية والأمم المتحدة، وبذل جهود أكبر لاستئناف وتوسيع نطاق تقديم المساعدة عبر خطوط التماس في أقرب وقت ممكن.

وعلى الجهات المانحة المعنية الوفاء بجدية بالتزاماتها بضمان حصول الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء سورية على تمويل كاف وغير تمييزي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بناء قدرات الحكومة السورية في مجال الإغاثة الإنسانية، وتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سورية، وزيادة الاستثمارات في مجال الإنعاش المبكر ودعم سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة ومستدامة.

ولا يمكن تجاهل أو إنكار الأثر السلبي للجزاءات الأحادية على الحالة الإنسانية في سورية. ويجب رفعها بدون قيد أو شرط في أقرب وقت ممكن.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما القيمتين. كما نشكر السيدة سعاد الجرباوي على مداخلتها التي سلطت الضوء على الظروف المعيشية الصعبة للشعب السوري الشقيق.

وفي سياق اجتماع اليوم، أود أولا أن أتطرق إلى المسار السياسي في سورية.

حيث تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية استمرار الحوار وبناء الثقة بين الأطراف السورية بما يضمن التوصل إلى حل سياسي بقيادة وملكية سورية باعتباره السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة. كما تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية استمرار الزخم الدبلوماسي العربي الذي شهدناه على امتداد الأشهر الماضية لدعم

إيجاد حل سلمي بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وذلك بعد غياب أي تحركات جدية على هذا المسار لفترة طويلة. ونرى أن الدور الذي تضطلع به مجموعة الاتصال العربية بشأن سورية مهم ويجب دعمه من قبل المجتمع الدولي، خاصة وأن جميع هذه المساعي العربية تهدف إلى مساندة وتعزيز مسار الأمم المتحدة وجهود المبعوث الخاص.

ونرحب في هذا الإطار بما ذكره السيد بيدرسن حول عقد اجتماع للجنة الدستورية في نهاية العام. حيث نأمل أن تتمكن اللجنة من استئناف أعمالها وتجاوز حالة الجمود التي طالت.

وعلى الصعيد الأمني، نعرب عن قلقنا إزاء تصاعد التوترات في سورية هذا الشهر، واشتعال كافة جبهات القتال، الأمر الذي يستوجب مواصلة الدعوة إلى خفض التصعيد في كافة المناطق ووقف أعمال العنف، خاصة مع هشاشة الأوضاع واستمرار تنظيم داعش الإرهابي في التربص لأي فراغ أمني من أجل إعادة بسط سيطرته على المناطق المحررة.

ونكرر موقفنا الثابت بضرورة الحفاظ على استقلال سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وإحلال الأمن واستدامة الاستقرار فيها.

وفيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، ترحب دولة الإمارات باستئناف إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى هذا الشهر؛ حيث تعد هذه التطورات الهامة والإيجابية نموذجا للنتائج التي يمكن تحقيقها عبر الحوار البناء والتفاهم المشترك. ونقدر في ذلك السياق، جهود الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتعاونهما الوطيد خلال الأشهر الماضية للتوصل إلى التفاهم المنشود في وقت تشتد فيه الحاجة إلى هذه المساعدات الإغاثية.

ونتطلع إلى استمرار هذا التعاون والتنسيق، بما يخدم مصالح واحتياجات الشعب السوري الشقيق الذي نواصل التضامن معه والوقوف إلى جانبه. ونؤكد على أهمية استمرار وصول المساعدات عبر المعبرين الحدوديين الآخرين، وآخرها دخول ست شاحنات عبر معبر باب السلام؛ مما يساهم في إدخال أكبر قدر ممكن من المعونة عبر كافة الطرق المتوفرة.

ونواصل هنا التأكيد على ضرورة ضمان وصول القوافل عبر خطوط التماس على نحو منتظم وبدون عوائق وزيادة عددها إلى مستوى يتناسب مع حجم الاحتياجات الهائل على الأرض، خاصة مع موافقة الجانب السوري على فتح معبري سرمدا وسراقب حتى شباط/فبراير 2024. ويتعين على المجتمع الدولي بحث كافة السبل التي يمكن من خلالها وقف الانهيار الاقتصادي في سورية والحد من تداعياته المأساوية على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية للشعب السوري الشقيق، خاصة مع انخفاض العملة السورية إلى مستويات غير مسبوقة.

ونشدد على أن إعادة إعمار سورية ومساعدتها على التعافي والازدهار سيسهم أيضا في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، وليس فقط في سورية. ولهذا، يجب التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر، التي تظل السبيل الأمثل لإحداث تغيير ملموس على الأرض، خاصة من حيث إصلاح البنية التحتية، الأمر الذي سيساهم في توفير مقومات العيش الكريم للسوريين وتهيئة الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين. ونشدد مرة أخرى على ضرورة دعم أنشطة إزالة الألغام في سورية كجزء من هذه المشاريع لحماية المدنيين من مخاطرها.

وختاما، نشدد على أن المرحلة الراهنة هي مرحلة حرجة للشعب السوري، تقتضي منا؛ أن نضع مصالحه فوق أية اعتبارات بحيث نمهد الطريق نحو وضع حد لمعاناتهم الشديدة وتمكينهم من العيش في أمان وسلام وكرامة. أما ترك الملف السوري أسيرا للخلافات الجيوسياسية فلن يصب في مصلحة أي طرف، بل ينذر بمزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية والاقتصادية، التي ستطال تداعياتها المنطقة بأكملها. وعلينا كهيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، تفادي مثل هذه النتيجة.

وقبل أن أنهي كلمتي، وبما أن هذه آخر جلسة يشارك فيها الممثل الدائم لسورية، السفير بسام صباغ، أود أن أغتنم الفرصة لأتقدم بالتهنئة له على منصبه الجديد مع تمنياتنا له بخالص التوفيق والسداد في مهمته المقبلة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3) – غابون وغانا وموزامبيق.

ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إديم ووسورنو، على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة سعاد الجرباوي على وجهات نظرها، ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

بعد مرور أكثر من عقد على الربيع العربي، لا تزال سورية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والعنف، مع عواقب وخيمة على حياة المدنيين ورفاههم. ومن المؤسف أنه لم يحدث أي تغيير ذي مغزى في الوضع في سورية، على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء النزاع.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تصاعد العنف مؤخرا في الجزء الشمالي من البلد، بما في ذلك بين الميليشيات المتنافسة، مما أسفر عن فقدان أرواح 23 مدنيا وتشريد أكثر من 000 20 شخص. ومما يثير القلق بنفس القدر القصف العنيف المبلغ عنه على الخطوط الأمامية في وقت سابق من هذا الشهر في شمال سورية.

إن الغالبية العظمى من ضحايا النزاع المستمر هم من النساء والأطفال، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني. ونحن نشجب ذلك العنف غير الضروري الذي يقوض جهود السلام. ومن الحيوي أن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وأن تحترم حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية المدنية، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكما قلنا مرارا، لا يوجد حل عسكري للأزمة التي طال أمدها جدا في سورية. ولذلك، نكرر التأكيد على أن السبيل الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين هو عملية سياسية شاملة يقودها السوريون ويملكون زمامها. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع شرائح المجتمع السوري والجهات الفاعلة فيه، بما في ذلك النساء، وأن تلبي تطلعات الشعب السوري، وأن يجري الاضطلاع بها بتيسير من الأمم المتحدة ودعم من المجتمع الدولي.

ونناشد، الآن أكثر من أي وقت مضى، الأطراف وأصحاب المصلحة بث حياة جديدة في العملية السياسية الهشة، بما في ذلك من خلال ثلاثة عناصر.

أولا، نحث على العودة إلى اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكونها وتديرها الأمم المتحدة. ويتعين على الأطراف الاتفاق على طرائق استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن لتهيئة الظروف المناسبة للعملية السياسية التي طال انتظارها. ويجب أن يظهروا الإرادة السياسية والالتزام بمعالجة المسائل الرئيسية والموضوعية المثيرة للقلق من أجل دفع العملية إلى الأمام.

ثانيا، ندعو إلى تعزيز دور أصحاب المصلحة الإقليميين في دعم العملية السياسية. ويحدونا الأمل في أن يعمل فريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية المعني بسورية بشكل وثيق مع المبعوث الخاص لإعطاء زخم جديد للعملية السياسية. وينبغي أن يتماشى ذلك مع القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال خريطة الطريق الأولى للعمل نحو الحل السياسي المنشود، بطريقة تأخذ في الاعتبار مصالح أوسع طيف من السكان السوريين، بما في ذلك النساء والمجتمع المدني.

ثالثا، بينما نرحب بدور مختلف أصحاب المصلحة في البحث عن حل للأزمة السورية، نشدد على الحاجة إلى تنسيق مختلف الجهود، مثل صيغة أستانا وفريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية، تحت رعاية المبعوث الخاص، لضمان اتساق وفعالية مختلف التدخلات. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا لجهود المبعوث الخاص، ولا سيما مبادرته المتمثلة في خطوة مقابل خطوة، وندعو الأطراف إلى المشاركة البناءة معه في سعيه لإيجاد حل مستدام للنزاع السوري.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني المتردي في سورية، تلاحظ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة (A3) بقلق أنه قد تفاقم بشكل كبير بسبب تدهور حالة الاقتصاد. ونتيجة لذلك، لا يزال ملايين السوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكما سمعنا خلال إحاطة اليوم، فإن ما يقرب من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في حين يحتاج آخرون إلى مساعدة تغذوية ولا يحصلون على مياه الشرب.

وتؤدي التخفيضات الأخيرة في المساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى تفاقم محنة العديد من السوريين، حيث لم يعد الملايين يستفيدون من الدعم الضروري، في حين أن أولئك الذين يستفيدون لا يحصلون سوى على نصف احتياجاتهم. ومما يبعث على القلق أن الوضع المزري أصبح محركا للعلل الاجتماعية الأخرى التي تجبر الناس على اعتماد آليات تكيف سلبية، بما في ذلك الزواج المبكر.

إن الحالة الإنسانية في سورية تستدعي أن نتخذ إجراءات عاجلة وجماعية. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لسورية تعاني من نقص التمويل بنسبة 70 في المائة ونناشد المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أن يهب لمساعدة الشعب السوري. فالشعب السوري يستحق دعمنا، خاصة في هذا الوقت الحرج الذي يتعافى فيه من الآثار المدمرة لزلزال شباط/فبراير وجائحة مرض فيروس كورونا في خضم العنف المتواصل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجددا دعمهم الثابت لاستخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات إلى كل شخص محتاج في سورية. ولا تزال آلية المساعدات عبر الحدود، فضلا عن عمليات التسليم عبر خطوط التماس، بالغة الأهمية للتخفيف من معاناة الشعب السوري. ونجدد دعوتنا الأطراف إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لتوسيع نطاق الدعم عبر خطوط التماس.

وفي هذا الصدد، فقد سرنا أن نعلم أن البعثات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية مستمرة على الرغم من عجز المجلس عن تجديد القرار 2672 (2023). ونرحب بإيصال المساعدات الإنسانية عن طريق معبري باب الهوى وباب السلام. ونظرا للحالة الإنسانية المتردية في الجزء الشمالي الغربي من البلد، فإن القافلتين المكونتين من 49 و 16 شاحنة، اللتين دخلتا سورية عن طريق المعبرين على التوالي منذ 19 أيلول/سبتمبر، ستوفران الدعم المنقذ للحياة وتساعدان في تخفيف معاناة العديد من الناس. ونجدد دعوتنا للمانحين إلى زيادة التمويل لأنشطة كسب العيش والتعافي المبكر كبديل للدعم الدوري في المديين المتوسط والبعيد، وذلك من أجل الحد من الاعتماد المستمر على المعونة الخارجية.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة التأكيد على أن القرار 2254 (2015) لا يزال الحل الأكثر عملية للنزاع. ومن شأن إحراز تقدم في العملية السياسية أن يفتح الطريق الذي طال انتظاره إلى السلام، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإطلاق عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة. ومع دخول أزمة البلد عقدها الثاني، يعرب الأعضاء الأفارقة عن تضامنهم مع الشعب السوري، فيما يواصل سعيه لتحقيق السلام، ويؤكدون من جديد دعمهم لسيادة سورية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني على المعلومات التي قدمها المبعوث الخاص بيدرسن؛ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو؛ والسيدة سعاد الجرباوي، نائبة الرئيس الإقليمي لمنظمة المجتمع المدني، لجنة الإنقاذ الدولية. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لسورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

يعرب وفد بلدي عن تقديره للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لكفالة أن تكون دبلوماسية السلام هي السبيل الوحيد للمضي قدما في عملية المفاوضات السياسية لحل النزاع، الذي قلب حياة الشعب السوري رأسا على عقب لمدة 12 عاما. ومن المهم استعادة ثقة الأطراف من أجل تهيئة بيئة تمكن من استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية وخطة التفاوض على أساس خطوة مقابل خطوة وتنفيذ تدابير أخرى تماشيا مع القرار 2254 (2015).

إننا نعتقد أن العمل السياسي، على أقل تقدير، يجب أن يسفر عن الاستقرار والحكم الرشيد من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ واستئناف النشاط الاقتصادي من أجل تقليل اعتماد الملايين من الناس على المساعدات الإنسانية؛ وإنشاء آليات للمساءلة والعدالة الانتقالية لتقديم إجابات لأسر الذين قُتلوا أو اختفوا أو حُرموا بشكل تعسفي من حريتهم؛ وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، على أساس إشراك أكبر عدد من القطاعات الاجتماعية والسياسية في جميع

مراحل المفاوضات، بما في ذلك على وجه الخصوص مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومنصفة وحقيقية.

ونأمل أن يستمر إلى أجل غير مسمى السماح غير المشروط بالعمليات عبر الحدود للوصول إلى شمال غرب سورية، فضلا عن ضمانات أمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والوكالات الشريكة لها في الميدان. وفي هذا الإطار، نعتقد أن المعلومات التي يمكن أن يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مجلس الأمن لا تزال مهمة. إن عدم القدرة على الوصول إلى مصادر مياه مأمونة والارتفاع الحاد في عدد حالات الكوليرا وزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والعدد المتزايد من النساء والفتيات النازحات المعرضات لخطر العنف الجنساني، هي حقائق ستزداد سوءا مع بداية فصل الشتاء. ونظرا لهذه الحالة، نحث المانحين على مواصلة الوفاء بتعهداتهم لخطة الاستجابة الإنسانية. وتهدد أزمة التمويل بإنهاء عمليات إيصال الأغذية والأدوية، فضلا عن وقف تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر.

أخيرا، نكرر دعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى الإسهام في عملية المصالحة الوطنية والتعاون الإنمائي.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما أمام مجلس الأمن اليوم. كما أشكر السيدة الجرباوي على مشاطرتها خبرتها وأفكارها القيمة.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية واحدة من أخطر الحالات في العالم، مع استمرار تدهور ظروف ملايين الأشخاص. فخلال أشهر الصيف، ضاعفت موجات الحر من معاناة السكان في جميع أنحاء البلد، وخاصة النازحين الذين يعيشون في مخيمات في شمال شرق البلد وشمال غربه. وأدى نقص المياه، المدفوع في المقام الأول بنقص الوقود المستمر والأعمال العدائية وانخفاض الخدمات الإنسانية، إلى دفع الأسر إلى أقصى حدود قدرتهم على التحمل. وفي جميع أنحاء سورية، يستمر الجوع الحاد بلا هوادة. ويواجه 12,1 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبسبب نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، لم يعد قرابة 2,5 مليون شخص يتلقون الدعم الغذائي أو النقدي من خلال الأمم المتحدة. ويعاني الأطفال من سوء التغذية المزمن وسوء الصرف الصحي وغياب التعليم. ولا يزال الزواج المبكر والقسري مستمرا – وهي آليات تكيف سلبية للأسر غالبا ما تُستخدم للتخفيف من المصاعب المالية أو التخفيف من المخاطر على شرف الأسرة وسط تزايد معدلات العنف الجنسي.

تبدو التوقعات لبقية عام 2023 قاتمة، حيث أن الزيادات الحادة في أسعار السلة الغذائية وعدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وانخفاض قيمة العملة، كلها أمور تدفع عددا أكبر من السوريين نحو كارثة اقتصادية. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالحالة المتدهورة. وعلى هذا النحو، يلزم الآن زيادة التمويل الإنساني بصورة عاجلة لمنع الانهيار التام للخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد. إن إمكانية الوصول دون عوائق وتوسيع نطاق العمليات أمران حاسمان لدرء أشد العواقب الإنسانية التراكمية التي يواجهها الشعب السوري على الإطلاق.

ويسر مالطة استئناف العمليات الإنسانية عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى. فهذا المعبر الحيوي مهم جدا لتوفير احتياجات ما يقرب من 4 ملايين سوري في حاجة ماسة في الشمال الغربي. ونتوقع أن يُحترم الاتفاق بين الأمم المتحدة ودمشق بشأن المعابر الثلاثة وأن يُمدد ما دامت تلك الاحتياجات قائمة. كما ندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لتيسير مرور المساعدات دون عوائق إلى جميع مناطق الشمال الغربي عن طريق معبر باب الهوى.

ويكمن الشلل السياسي المستمر والنزاع العسكري في صميم الاحتياجات الإنسانية العديدة والمتنوعة. وعلى مستوى البلد، نلاحظ المظاهرات مؤخرا في الجنوب والتوترات المثيرة للقلق في الشمال الشرقي بين "قوات سوريا الديمقراطية" والمجتمعات القبلية، فضلا عن استمرار الغارات الجوية في الشمال الغربي. إن السبيل الوحيد لإحداث

التغيير اللازم لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة التي لا تزال سورية تواجهها يتمثل في عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة، تماشيا مع القرار 2254 (2015). ويجب على جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك جامعة الدول العربية، أن تدعم جهود المبعوث الخاص وعمله في سبيل تشجيع دمشق على الرد بشكل إيجابي على مبادرة خطوة مقابل خطوة. واستئناف اللجنة الدستورية هو الأمر الأكثر صلة بدفع العملية السياسية المتوقفة. والمأزق الذي ما فتئ طابعاً مميزاً للجنة مؤسف للغاية، لأنها لا تزال الصيغة الوحيدة التي تجمع جميع الأطراف معاً للحوار. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نسمع اليوم عن خطط لعقد تلك التشكيلة الحيوية من جديد قبل نهاية العام. ونأمل مخلصين أن تتمكن جميع الجهات المعنية، وخاصة دمشق، من إيجاد الإرادة السياسية للانخراط بطريقة هادفة واتخاذ خطوات مهمة نحو إنهاء هذه الحرب المدمرة التي تبدو بلا نهاية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيدة ووسورنو والسيدة الجرباوي على إحاطاتهم.

تستمر الحرب في سورية مع إفلات تام من العقاب، ولا يزال العنف منتشراً على نطاق واسع. إن لهذه الحرب تداعيات على المنطقة بأسرها التي تستضيف عدة ملايين من اللاجئين وتعاني من تداعيات تهريب الكبتاغون الذي يديره النظام السوري. كما أن عدم الاستقرار يغذي الإرهاب. وأكرر دعم فرنسا لإجراءات السيد بيدرسن وجهود الوساطة. ولن يكون هناك حل عادل ودائم في سورية ما لم تُستهل عملية سياسية موثوقة وشاملة على أساس القرار 2254 (2015). وتتناغم أصوات المتظاهرين في السويداء وفي جميع أنحاء سورية مع الأمر نفسه. ويتوقع المجتمع الدولي من النظام اتخاذ إجراءات ملموسة ويمكن التحقق منها. ويجب الوفاء بشروط عودة اللاجئين. ولم تقدم دمشق بعد التزامات ملموسة في هذا الاتجاه. وتكرر فرنسا دعمها للبلدان التي تستقبل هؤلاء الملايين من السوريين.

إن استئناف إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى هو خبر سار. وأشيد بجهود مارتن غريفيث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي جعلت ذلك ممكناً. ومع ذلك، فإن موقف روسيا من تجديد الآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه الماضي يثير قلقاً مشروعاً بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، في سياق يزداد سوءاً على نحو كبير منذ زلزال 6 شباط/فبراير. ومن الضروري أن يبقي مجلس الأمن هذا الملف قيد نظره، وسيكون من المرغوب فيه أن تتمكن الأمانة العامة من تقديم تقارير منتظمة وخطية عن الاستجابة الإنسانية في سورية.

وأخيراً، يجب محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على أعمالهم. وترحب فرنسا بعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. كما تدعم المؤسسة الإنسانية المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين التي تم إنشاؤها مؤخراً والتي تهدف إلى مساعدة عائلات المختفين في سورية على معرفة مصير أحبائهم.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة ووسورنو والسيدة الجرباوي على مدخلاتهم القيّمة.

لا تزال سورية تمر بأزمة حادة متعددة الأوجه. وقد تحمّل شعبها أكثر من 12 عاماً من الحرب والنزوح الدائم والإرهاب والزلازل المدمرة وتدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية. وعلى الرغم من تسارع الجهود الدبلوماسية الإقليمية، بما في ذلك عودة سورية إلى جامعة الدول العربية وجهود فريق الاتصال العربي، فإننا لا نرى شعوراً كبيراً بالإلحاح من جانب الحكومة السورية لمتابعة العملية السياسية بصدق. لذلك نحثّ جميع الأطراف بقوة، ولا سيما السلطات السورية، على الانخراط بجدية أكبر وبحسن نية في نهج خطوة مقابل خطوة للمبعوث الخاص بيدرسن وتنفيذ القرار 2254 (2015). ونأمل أن نرى اللجنة الدستورية تجتمع من جديد، بغض النظر عن مكان انعقادها، في أقرب وقت ممكن.

ونظراً لاستمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار، لم تهيأ الظروف بعد لعودة اللاجئين عودة طوعية وبكرامة وأمان. وتقترب البلدان المضيفة، مثل الأردن ولبنان، من الوصول إلى أقصى طاقتها الاستيعابية. وقد صرح العاهل الأردني الملك عبد الله بوضوح خلال الأسبوع رفيع المستوى أن "الحقيقة هي أن اللاجئين بعيدون عن العودة. بل على العكس من ذلك، من المرجح أن يغادر المزيد من السوريين بلادهم

مع استمرار الأزمة“. ومع عدم وجود أي احتمال للتوصل إلى حل سياسي، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة. وتشعر اليابان بالتشجيع إزاء جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الاستئناف الأخير لعمليات إيصال المعونة عبر الحدود عن طريق معبر باب الهوى، الأمر الذي سمعنا عنه من فورنا أنباء طيبة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويسرنا أيضاً أن أكثر من 000 4 شاحنة محملة بالمساعدات عبرت حتى هذا الوقت من العام إلى شمال غربي سورية باستخدام معابر باب الهوى وباب السلام والراعي الحدودية. بيد أن من الأهمية بمكان أن تكون جميع عمليات إيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة، ولا سيما عند المعابر الحدودية، شفافة وأن يتم التحقق منها باستمرار ورصدها بما فيه الكفاية لضمان طابعها الإنساني. وتشجع اليابان بقوة على بذل جهد جماعي استجابة لنداء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية التي ستساعد على تمكين عمليات الأمم المتحدة للمعونة في الشمال الغربي، بما في ذلك عمليات التوصيل عبر خطوط التماس والإنعاش المبكر ومشاريع سبل كسب العيش. ويساورنا قلق بالغ من أن اهتمام المجتمع الدولي قد يتضاءل مع استمرار الأزمة.

وأخيراً، فإن العدالة هي أحد المكونات الحيوية للحل السياسي الشامل والجامع. ويجب توضيح مصير جميع المفقودين وأماكن وجودهم لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام. ووفقاً لقرار الجمعية العامة بإنشاء مؤسسة مستقلة معنية بالأشخاص المفقودين في سورية، تتطلع اليابان إلى تلقي المزيد من المعلومات المستكملة قريباً من الأمين العام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير المرجعية المقترحة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن، والسيدة إديم ووسورنو مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وللسيدة الجرباوي على إحاطاتهم.

وتؤيد سويسرا البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل التي تشاركنا في صياغة القرارات بشأن المسألة الإنسانية. وأود أيضاً أن أكرر الشكر المعرب عنه لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التزامه المتميز.

وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

كما أكد جميع مقدمي الإحاطات، لا تزال الحالة في البلد تبعث على القلق الشديد. وللحالة الأمنية، ولا سيما في شمال البلد، أثر كبير على السكان المدنيين الذين يقعون في كثير من الأحيان ضحايا لهجمات مباشرة أو عشوائية. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني ومبادئ التمييز والتناسب والحيطة لدى القيام بالأعمال القتالية وضمان احترام تلك المبادئ. إن دخول وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني حيز التنفيذ، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، ضروري وعاجل أكثر من أي وقت مضى إذا أريد للبلد أن يخرج من الأزمة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العميقة التي يغرق فيها. ونذكر أيضاً بأن سورية ملزمة باحترام وحماية حقوق الإنسان لكل فرد.

وترحب سويسرا بالاتصالات الأخيرة للمبعوث الخاص بيدرسن في المنطقة، بما في ذلك دمشق. ونأمل أن تعزز تلك الاتصالات نهجه التدريجي، وفقاً للولاية التي أناطها به مجلس الأمن وقدمتها الأطراف الفاعلة الإقليمية في أعقاب إعلانات عمان والقاهرة وجدة هذا العام. ومن شأن عقد اجتماع موضوعي للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، تحت رعاية المبعوث الخاص، أن يشكل خطوة هامة نحو إعادة إطلاق العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015). ويجب على المجلس أيضاً أن يضطلع بدور في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو شرط آخر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم في سورية.

تظهر المظاهرات التي تجري في السويداء منذ عدة أسابيع أن الحل السياسي للنزاع لا يزال ضرورياً. وتدعو سويسرا إلى احترام حق المرء في التظاهر بحرية وإسماع صوته دون التعرض للقمع أو العنف.

وتؤيد سويسرا باستمرار التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص وغرفة دعم المجتمع المدني. فتطلعات المجتمع المدني ومظالمه وآماله، والنساء السوريات على وجه الخصوص، اللواتي سررت وتشرفت بلقاء بعضهن في عدة مناسبات، واللواتي لطالما

أعجبت بالتزامهن وشجاعتهن الهائلين، يجب أن تدرج في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم. وهذه المنصات قنوات هامة لنقل الحقائق على أرض الواقع في سورية إلى الهيئات الدولية. وفي هذا الصدد، تكرر سويسرا الإعراب عن دعمها لمنظمات المجتمع المدني النشطة داخل سورية وخارجها، التي تضطلع بدور حاسم في تخفيف حدة التوترات والنزاعات المستمرة في البلد.

وتحيط سويسرا علما بالقرار الذي اتخذته سورية في 4 أيلول/سبتمبر بإلغاء محاكمها الميدانية العسكرية. وندعو إلى تنفيذ ذلك التدبير بشكل فعال بغية منع الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري للمدنيين في المستقبل، وإلى عدم تقويض البحث عن المفقودين. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ جميع الأطراف لتدابير بناء الثقة، وفقا للقرار 2254 (2015)، فضلا عن إطلاق سراح المحتجزين وتوضيح مصير المفقودين، أمران أساسيان لتمهيد الطريق لتحقيق المصالحة في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما. ونعرب عن التقدير للمنظور الذي قدمته السيدة الجرباوي، والذي أعطانا لمحة عن الواقع المؤلم للحياة اليومية في سورية.

بعد أكثر من عقد من الزمان، لا تزال سورية كابوسا أمنيا وكارثة إنسانية وهاوية اقتصادية وخرابا ماليا وفوضى جيوسياسية – وهو احتمال قاتم جدا. ومنذ آخر جلسة عقدناها بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9403)، لم تتحسن الحالة العامة، ولا يمكن رؤية أي تقدم في أي مكان. ولا يزال الواقع يتسم ليس فقط باستمرار عدم الاستقرار والجمود السياسي والفظائع والمعاناة الإنسانية والحزن، ولكن أيضا بإصرار النظام على التشبث بالسلطة بأي ثمن. إنها نفس القيادة التي بدأت ما أصبح مأساة لأمة بأكملها، والتي تقف عائقا رئيسيا أمام التغيير من خلال التقويض المنهجي للعملية السياسية على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015).

ولا تحتاج الحالة الإنسانية إلى مزيد من الوصف. وقد دعت ألبانيا مرارا وتكرارا إلى أن يستند إيصال المعونة إلى مبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك آليات الرصد والإبلاغ – التي ينبغي أن تستمر – وإلى عدم تسييس أذون إيصال المساعدات الإنسانية. وأدى استخدام حق النقض السخيف إلى إنهاء الإذن الذي أذن به مجلس الأمن بإيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب البلد، مما زاد من انعدام الأمن وعدم القدرة على التنبؤ.

ولن تتوقف الاحتياجات الإنسانية في 31 كانون الأول/ديسمبر. لكن أي تجديد مقبل لاستخدام معبر باب الهوى سيرتهن بمزاج دمشق. وإذ نعي ما يمكن أن تقدم عليه – أي الأسوأ – يصبح لدينا، نحن، وأولئك الذين يعتمدون على ذلك المعبر، سبب لأن نظل قلقين جدا. ومن هذا المنطلق، أيدنا جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمواصلة إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر معبر باب الهوى. ونرحب أيما ترحيب باستئناف عمليات إيصال المساعدات هذه مؤخرا. ومع ذلك، لا نزال نعتقد أن هناك حاجة لأن يخرج المجلس بنتيجة لكي يتيح إيصال المعونة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة وشركائها الدوليين بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

ونؤيد جهود المبعوث الخاص ونهجه التدريجي لإعادة العملية السياسية إلى مسارها على أساس القرار 2254 (2015). ونعتبر ذلك نافذة على المستقبل، والأساس لفتح الطريق نحو تحقيق السلام المستدام، والمخرج الممكن من هذا النزاع الذي لا ينتهي أبدا – والذي يجب أن يتم من خلال لجنة دستورية عاملة ونشطة. ولن يتحقق السلام والاستقرار في سورية إن لم تجتمع جميع الجهات المعنية وتتصرف بإخلاص وعلى نحو موحد تحت إشراف الأمم المتحدة لضمان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وتعزيز التطلعات المشروعة للشعب السوري، وتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار القوات الحكومية في الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة للأشخاص، وبشأن مكان وجود أكثر من 000 130 سوري مفقود نتيجة للاختفاء القسري المنهجي. وأيدنا تأييدا تاما إنشاء الجمعية العامة في حزيران/يونيه لمؤسسة مستقلة لتوضيح مصير جميع الأشخاص المفقودين

وأماكن وجودهم. فهذه المسألة تؤثر على ملايين الضحايا والناجين والعائلات السورية التي تسعى إلى الكشف عن مصير أحبائها المفقودين. وإلى أن يتحقق ذلك، سيظل يشكل عقبة أمام السلام.

وعلى الرغم من دعاية النظام، فإن الناس في سورية غير سعداء ولا يزالون دون آفاق. فثمة فجوة كبيرة بين خطاب النظام والناس العاديين الذين يعيشون خائفين من غد غير آمن وهم يحاولون النجاة من الهاوية الاقتصادية. وإن الاحتجاجات في جنوب سورية هي إنذار بشأن الحاجة الملحة للتغيير السياسي. دعونا لا ننسى أنه قبل 13 عاما، أدت الاحتجاجات السلمية، التي قوبلت بوحشية من قبل النظام، إلى النزاع والحرب الأهلية وإلى الحالة المستمرة حتى يومنا هذا. إن الناس يطالبون بالغذاء والأدوية بأسعار معقولة والوقود والكهرباء والمياه وغيرها من السلع الأساسية، في حين يستثمر النظام في إنتاج المخدرات والاتجار بها.

وأود أن أختتم بياني بتذكير المجلس بأنه ينبغي ألا ننسى أبدا أن السوريين كانوا ضحايا لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على نطاق واسع ومنهجي. لقد قتل مئات الآلاف، وشرد نصف السكان قسرا، والجراح العميقة في كل مكان. ولذلك، ومن أجل تأمين طريق نحو تحقيق السلام المستدام، يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. فالسلام في سورية سيبنى من خلال الجهود المستمرة، والمساءلة جزء من ذلك.

لقد سلط الكثيرون منا الضوء مرات عديدة، بما في ذلك اليوم، على ما سيحدث إذا اجتمعت جميع الجهات الفاعلة في سورية للعمل بحسن نية من أجل مستقبلها. وللأسف، ليس لدينا سوى تقييم مؤسف للحالة في سورية الآن وفي المستقبل بسبب الجمود إذا – كما قال المبعوث الخاص بيدرسن في وقت سابق – لم يحدث تحول في طريقة التفكير. إن الحالتين واضحتان، ويجب اتخاذ خيار واضح – من قبل السوريين، أولا. ونكرر دعمنا الثابت لسعي السوريين العادل من أجل مستقبل أفضل من خلال إعادة بناء حياة كريمة في مناخ من الحرية والكرامة لأنفسهم وعائلاتهم وأطفالهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): منذ سنوات، والجمهورية العربية السورية تواجه تحديات خطيرة تسبب بها الإرهاب الذي تم تصديره من مناطق مختلفة من العالم، والتواجد العسكري غير المشروع للقوات الأمريكية والتركية، والاعتداءات الجوية الإسرائيلية المتكررة. وكل ذلك ترافق مع تدخل وقح في شؤونها الداخلية، وتزامن مع فرض حصار اقتصادي وعقوبات أحادية غير قانونية وغير إنسانية عليها.

إن كل هذه التحديات تمثل في حقيقة الأمر انتهاكات سافرة لميثاق الأمم المتحدة، ولمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن السوري التي تنص على احترام سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها. الأمر الذي جعل سورية، والمنطقة عموما، في حالة من انعدام الأمن والاستقرار.

إن الاحتلال الإسرائيلي يواصل اعتداءاته على سيادة وسلامة الأراضي السورية، وذلك من خلال استهداف وقصف البنى التحتية، والمنشآت المدنية الحيوية، والمطارات السورية. فمنذ مطلع هذا العام وحتى الآن، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ 30 عدوانا جويا على تلك الأعيان المدنية. إن الجمهورية العربية السورية إذ تدين بأشد العبارات كل تلك الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية، فإنها تستنكر بنفس القدر استمرار الصمت عنها من قبل بعض الدول التي تنصب نفسها حامية للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان. الأمر الذي يجعلها متواطئة مع مرتكبي هذه الجرائم، ويظهر بوضوح مدى ازدواجية المعايير التي تمارسها.

إن بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس ارتكبت وما تزال، انتهاكات فاضحة بحق سورية، فالولايات المتحدة الأمريكية تتواجد عسكرياً بشكل غير مشروع وغير مبرر على الأراضي السورية، وهي تدعم الميليشيات الانفصالية التي تنتهك وحدة الأراضي السورية، وتستخدم المجموعات الإرهابية في مخيم الركبان للقيام بدور تخريبي والتسبب بأزمة إنسانية لا داع لها. كما أن الولايات المتحدة ترسل وفودها

للتسلل خلسة، وبشكل غير مشروع، نحو شمال شرق سورية، وكان آخرها زيارة وفد أمريكي برئاسة إيثان غولدريتش نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية. كما تقوم بنهب الثروات الوطنية، وتسرق في وضح النهار النفط والغاز والقمح السوري، وتحرم أصحابها السوريين منها.

لقد تسببت الولايات المتحدة الأمريكية بخسائر للقطاع النفطي السوري قيمتها المباشرة وغير المباشرة 115 بليون دولار، ما يوجب مساءلتها وإلزامها بدفع التعويضات عنها. وبالتزامن مع كل ذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون فرض التدابير الانفرادية القسرية على كل القطاعات الحيوية والتي أفقرت الشعب السوري من الغذاء إلى الصحة إلى الطاقة إلى النقل وصولاً إلى الإنتاج الزراعي، مما يتسبب بمعاناة اقتصادية وإنسانية كبيرة وغير مسبوقة.

إضافة لما سبق فقد كررت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أمامكم جميعا صباح هذا اليوم تمسك الولايات المتحدة بالموقف اللاشرعي واللا قانوني والمعيب لإدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الصادر في آذار/مارس 2019 والذي اعترف فيه بسيادة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الجولان العربي السوري المحتل في ازدراء واضح للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن 497 (1981).

إن كل هذه الممارسات اللا قانونية واللاشرعية التي أشرنا إليها هي نموذج فقط لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في سورية، وهي التي تحاضر فينا في كل اجتماع عن ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة، وعن أهمية الدفاع عن مبادئ القانون الدولي. إنها ببساطة تحاول رمي أوحالها على الآخرين، بينما تتهرب بطريقة مخزية من التداعيات المدمرة لسياسة الفوضى الخلاقة والدمار التي نشرتها في منطقتنا وفي أنحاء أخرى من العالم.

لقد استمعنا إلى إحاطة السيد غير بيدرسن المبعوث الخاص إلى سورية. وكان قد زار دمشق مؤخراً، والتقى السيد وزير الخارجية والمغتربين الذي أكد له التزام سورية بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية بدون أي تدخل خارجي، وعلى أساس احترام سيادة سورية واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها. في هذا المجال، أود أن أشير إلى أننا مستمرون بالحوار والتنسيق مع المبعوث الخاص، ونأمل أن تتيح جهوده استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب فرصة ممكنة.

لقد استمعنا أيضا إلى إحاطة السيدة وسورنو، وأود أن أشير إلى أنه ومنذ قيام الحكومة السورية في 13 تموز/يوليه بمنح الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى لضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين السوريين في شمال غرب سورية، لم تعبر القافلة الأولى، وبعد شروط مسيئة للأمم المتحدة، هذا المعبر إلا في 19 أيلول/سبتمبر الجاري أي بعد أكثر من شهرين من تاريخ منح الإذن، وذلك بسبب عرقلة التنظيمات الإرهابية المتواجدة في تلك المنطقة، والتي تأخذ السوريين المدنيين هناك رهينة ولم نسمع صوتاً واحداً من تلك الدول التي كانت تصدع رؤوسنا بادعائها الحرص على تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين.

إن وفد بلدي، إذ يشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على الجهود التي بذلها في هذا المجال، فإنه يؤكد بأن قيام الجمهورية العربية السورية بالسماح باستخدام هذا المعبر إلى جانب الإذن باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين، وأيضاً استخدام معبري سرمدا وسراقب للشحنات الإنسانية المتجهة من الداخل/عبر الخطوط، كفيل بتحقيق وصول إنساني كاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين في شمال غرب سورية بالشكل المطلوب. لكن ذلك يستلزم ممارسة أقصى درجات الضغط على التنظيمات الإرهابية في تلك المنطقة لمنعها من استغلال المحتاجين لتلك المساعدات الإنسانية، أو حرفها عن مسارها الصحيح، كما يستلزم أيضاً توفير تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ لبرامج ووكالات الأمم المتحدة المعنية، إذ أن مسألة انخفاض التمويل باتت تمثل مصدر قلق حقيقي حيال قدرة تلك البرامج والوكالات على الوفاء بالولايات المنوطة بها.

إن الدولة السورية وفي إطار حرصها على مواطنيها قامت بفتح خمسة معابر، بينما كنتم تطالبون بفتح معبرين فقط، هل تتذكرون ذلك؟

وفيما يتعلق بموضوع عودة اللاجئين، أود أن أؤكد مجددا أن سورية ترحب بعودة كل لاجئ سوري أجبر على مغادرة البلد بسبب

المجموعات الإرهابية المسلحة وقد اتخذت الحكومة السورية عدة قرارات في هذا الشأن ونحن نتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومجموعة الاتصال العربية لتحقيق هذا الهدف، في هذا السياق، ندعو الدول الغربية إلى العمل على توفير ظروف ملائمة للعودة الطوعية والكريمة للسوريين إلى مدنهم وقراهم، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتمويل جهود إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة، بدلاً من قيامهم بعرقلة عودة اللاجئين، وتسييس هذا الملف خدمة لأجنداتهم السياسية الضيقة.

إن وفد بلدي يؤكد على أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين، بما يقلل الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، ويزيد من قدرتهم على الصمود، كما يتطلب أيضاً رفعاً فورياً وغير مشروط للتدابير القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على سورية وشعبها.

قبل أن أختم بياني وبالنظر إلى أن هذا هو بياني الأخير أمام مجلس الأمن قبل انتهاء مهمتي كممثل دائم للجمهورية العربية السورية، فإنني أود أن أعرب عن الشكر والتقدير للدول الأعضاء الشقيقة والصديقة التي قدمت الدعم لسورية، ولم تدخر جهداً في الوقوف إلى جانبها في وجه منع التدخل في شؤونها الداخلية وفي وجه كل محاولات استغلال وتسييس الأوضاع الإنسانية فيها، وأدعو الدول الأعضاء الأخرى لإعادة النظر في مقاربتها في التعامل مع سورية، واعتماد نهج بناء يسهم على نحو حقيقي في إيجاد حلول للمشاكل بدلاً من إشعالها وحرق ما تم إنجازه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما المستكملتين. ونلاحظ أيضا البيان الذي أدلت به السيدة الجرباوي.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية بشدة. إن أحد أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه سورية اليوم هو اقتصادها المضطرب للغاية، وهو في المقام الأول نتيجة للجزاءات الأحادية الجانب والاستغلال غير المشروع للموارد – وكلاهما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال وغيرهم من السوريين.

ومن الأهمية بمكان ألا تستخدم المساعدات الإنسانية والجهود الرامية إلى إعادة بناء سورية كأدوات للضغط على البلد. لقد دعمت إيران باستمرار تقديم المساعدات للشعب السوري وتؤكد على أهمية تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة عادلة وشفافة. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها على التزامهم الثابت بمساعدة الشعب السوري والعمل الدؤوب من أجل تخفيف معاناته الهائلة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحل الأساسي للأزمة السورية يكمن في الوسائل السياسية، لأن الأعمال العسكرية لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة.

ونشدد على أهمية استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كآلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما. ونأمل أن يتسنى حل الخلافات المتعلقة بمكان اجتماع اللجنة على وجه السرعة، مما يسمح باستئناف عملها. إن استمرار عمل اللجنة أمر حيوي، في حين أن مكان انعقادها أقل أهمية. وينبغي أن يظل دور الأمم المتحدة داعما، مع اضطلاع سورية بالقيادة وإمساكها بزمام الأمور. وفي ذلك السياق، نؤيد الجهود الجارية التي يبذلها السيد بيدرسن واتصالاته مع الأطراف المعنية لحل المأزق داخل اللجنة الدستورية.

للأسف، وبعد مرور 12 عاما من الأزمة السورية، ما زلنا نشهد وجود جماعات إرهابية نشطة داخل سورية، مما يشكل تهديدا خطيرا لأمنها وأمن البلدان المجاورة لها. ومع التسليم بالشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة لسورية، من الضروري التأكيد على أن مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تستخدم كذريعة لانتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي غضون ذلك، فإن الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأجنبية داخل سورية لم يؤد إلا إلى زيادة عدم الاستقرار في البلد والمنطقة الأوسع.

وندين بشدة الهجمات المستمرة التي يشنها النظام الإسرائيلي على الأراضي السورية. يرتكب النظام الإسرائيلي هذا العدوان لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم الفظيعة اليومية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

ونكرر موقفنا المبدئي المتمثل في دعم العودة السريعة للاجئين إلى سورية. وفي الوقت الحاضر، يوجد عدد كبير من اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن. وينبغي تيسير عودتهم من خلال الجهود التعاونية لجميع الحكومات المضيفة.

وتتطلب معالجة التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون إنشاء البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء، والمياه، والإسكان، والتعليم. ودور الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، محوري في ذلك الصدد.

إن إيران ملتزمة بالتعاون مع شركائها في عملية أستانا، وتسعى جاهدة لتحقيق تطبيع دائم ومستدام في سورية. لقد حققت عملية أستانا، التي تشكل إطارا للحوار السلمي، إنجازات هامة. ويظل الواجب الجماعي لبلداننا الثلاثة، بوصفها ضامنة، أن تدعم ذلك الإطار وتعززه.

وخلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة المعقودة في 22 أيلول/سبتمبر، استضافت إيران اجتماعا وزاريا مع روسيا وتركيا بوصفها بلدانا ضامنة لصيغة أستانا، بمشاركة المبعوث الخاص. ومن بين الأولويات المختلفة، شدد وزراء الخارجية على أهمية تسهيل العودة الكريمة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم في سورية. كما أعربوا عن قلقهم المشترك إزاء الحالة الإنسانية المتردية في سورية ودعوا إلى تقديم مساعدات إنسانية غير مشروطة خالية من الاعتبارات السياسية. وهم يؤيدون الاتفاق الثنائي بين الأمم المتحدة والحكومة السورية، الذي يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية عبر باب الهوى لمدة ستة أشهر، مما يوفر الإغاثة الحاسمة الأهمية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وختاما، نرحب ترحيبا حارا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات الدبلوماسية السورية ونؤيدها تأييدا كاملا، على الجبهتين الإقليمية والدولية على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة الجرباوي على بياناتهم.

لقد استمعنا جميعا، في الأسبوع الماضي، إلى قادة العالم وهم يتناولون أكثر المشاكل إلحاحا التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، والرخاء العالمي وحقوق الإنسان. وللأسف، على الرغم من تداعياته السياسية والإنسانية والأمنية الخطيرة، فإن النزاع السوري المستمر منذ 12 عاما لم يتم وضعه في المكان الذي ينبغي أن يكون فيه على قائمة الأولويات العالمية. والحقيقة هي أن الأزمة السورية ليست نزاعا مجمدا، وسيكون من التقصير الجماعي التعامل معها على هذا النحو.

لا يزال النزاع النشط مستمرا على الأرض في سورية اليوم. ويواجه السكان حرمانا اقتصاديا شديدا، بالإضافة إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد كارثية حيث يعتمد 7 من كل 10 أشخاص على المساعدات الإنسانية الدولية من أجل البقاء. ومما زاد من تفاقم الحالة الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير. ومنذ بداية النزاع، قتل مئات الآلاف من الأشخاص. وأُجبر الملايين على الفرار من ديارهم وأصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا.

ومما يثير القلق بنفس القدر أن السلامة الإقليمية للبلد تعرضت لتهديد وشيك بسبب المنظمات الإرهابية، وفي المقام الأول الآن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ومع بقاء النزاع من دون حل، تضاف إلى الصورة عناصر جديدة من عدم الاستقرار. إن التطورات الأخيرة على نطاق واسع، بدءا من الاحتجاجات المستمرة المناهضة للنظام في الجنوب إلى الاشتباكات المسلحة في الشمال الشرقي وانتشار إنتاج الكبتاغون والاتجار به، تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة تسريع الجهود الرامية إلى إيجاد حل قابل للتطبيق للنزاع السوري.

وتتطلب التسوية الشاملة للنزاع السوري إحراز تقدم متزامن في مختلف المجالات. ويشمل ذلك تنشيط العملية السياسية تمشيا مع القرار 2254 (2015)، وتعطيل المخطط الخبيث والانفصالي

للمنظمات الإرهابية من أجل الحفاظ على سلامة الأراضي السورية ووحدتها، وتهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين. وبدون مصالحة وطنية وعقد اجتماعي جديد، ستظل سورية عرضة للنزاع. ولذلك، من الضروري إشراك المعارضة السورية في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

واللجنة الدستورية، التي أُنشئت نتيجة لجهود الدول الضامنة لمسار أستانا، هي المنبر الأكثر فعالية لجمع الأطراف السورية. وكما أكدنا مجددا في الاجتماع الوزاري المعقود بصيغة أستانا الأسبوع الماضي في نيويورك، فإننا ملتزمون بالتعاون والعمل معا من أجل إعادة تنشيط اللجنة الدستورية حتى تبدأ في تحقيق نتائج ملموسة. ونواصل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لإحراز تقدم على المسار السياسي.

يشكّل استمرار وجود المنظمات الإرهابية في سورية تهديدا حيويا للبلد وجيرانها، وفي مقدمتهم تركيا، وكذلك للمنطقة الأوسع. وفي الواقع، لم يكن التهديد الذي يشكّله الإرهاب الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني على وحدة الأراضي السورية أكثر إثارة للقلق مما هو عليه اليوم. وقد أظهرت الاشتباكات الأخيرة بين القبائل العربية وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب مرة أخرى أن أنشطة ذلك التنظيم والدعم الخارجي الذي لا يزال يتلقاه يشكّلان مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في سورية. والممارسات القمعية والتمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ذلك التنظيم باتت معروفة للجميع الآن، كما أن الأمم المتحدة أبلغت عنها باستفاضة. ونحث جميع الأطراف على اعتماد نهج كلي طويل الأمد ونبذ تلك الكيانات الانفصالية، التي لا مكان لها في مستقبل سورية.

على مدار ما يقرب من عقد من الزمان، اضطلعت آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود بدور لا غنى عنه في تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لملايين السوريين المحتاجين. وكانت تلك الآلية، التي أذن بها مجلس الأمن، فريدة من نوعها من حيث مستوى القدرة على التنبؤ والشفافية والفعالية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نكفل استمرار المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود بما يتماشى مع أسلوب عمل الآلية القائم منذ أمد طويل.

وستستفيد جميع الأطراف من الحفاظ على عنصري الإبلاغ والرصد في الآلية، اللذين يكتسيان أهمية حاسمة لكفالة حياد العملية والإشراف عليها. ويسرنا أن عمليات تسليم المساعدات عبر معبر باب الهوى قد استؤنفت أخيرا بعد توقف دام أسابيع. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بمسؤولياتها عن كفالة استمرار تدفق المساعدات عبر الحدود ما دامت هناك حاجة إليها، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة. وستواصل تركيا، من جانبها، التنسيق والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وشركائها سعيا لتحقيق ذلك الهدف.

في الختام، أود أن أؤكد أنه يحق لتركيا أن تتخذ التدابير المناسبة ضد التهديدات المباشرة والوشيكة التي تشكّلها المنظمات الإرهابية العاملة في سورية على أمنها. ومن هذا المنطلق، سنواصل ممارسة حقنا الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/20.